

نتائج و توصيات أشطة منظمة العمل العربية



2016



نتائج و توصيات أنشطة
منظمة العمل العربية
لعام
2016

المحتويات

3	تقديم
4	منظمة العمل العربية: بيت خبرة عربي
6	رسالة المنظمة
8	رسم توضيحي لعدد الأنشطة والتوصيات

النتائج والتوصيات

10	الحماية الاجتماعية
34	التأمينات الاجتماعية
58	الصحة والسلامة المهنية
72	التنمية والتشغيل
88	إدارات العمل والتشغيل
104	الثقافة العمالية وبحوث العمل
112	الإعلام والتوثيق والمعلومات

تقديم

في إطار الأهداف والمسؤوليات والمهام المنسدة للمنظمة، تقوم المنظمة سنويًا بعقد وتنظيم العديد من الفعاليات والأنشطة والبرامج التي تستهدف بالدرجة الأولى أطراف الإنتاج في الوطن العربي، ويسلط فيها الضوء على العديد من القضايا الجوهرية التي تلامس تطلعات تلك الأطراف وتلبي رغباتها وإحتياجاتها الفعلية، في مسائل هامة وملحة، مثل التدريب والتأهيل وإعادة التأهيل والتدريب المستمر بنوعية "التقني والمهني" بما من شأنه المساهمة في تحسين القدرات وتنمية المهارات لكوادرها البشرية ورفع الكفاءة وزيادة الإنتاجية لها، وتقديم الخدمات التوعوية والتثقيفية الرامية إلى تحسين شروط وظروف العمل وتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية وزيادة معدل نسبة التفاسية للعاملة العربية، وترسيخ أسس الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية، وتعزيز فرص تمكين المرأة العاملة وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاعات المنتجة، والذي يصب في النهاية إلى دعم التشغيل والحد من البطالة في البلدان العربية.

وخلال العام 2016 نفذت المنظمة العديد من الأنشطة مابين ورشة عمل ودورة تدريبية وحلقة نقاشية وندوة، صدر عنها ما يقارب من "320" توصية عكست ما دار في تلك الفعاليات من مناقشات ومداخلات هادفة وبناءة، ووثقت جميع الأفكار التي طرحت فيها واللاحظات التي تخللتها والتعليقات التي أبديت حول أوراق العمل الفنية المختلفة، التي تولى نخبة من الخبراء والمحترفين على المستوى العربي والدولي إعدادها وعرضها أثناء إنعقاد تلك الفعاليات.

وتماشياً مع النهج الذي إنتهجناه وإستكمالاً للعمل الذي إبتدأناه بإصدارنا لأول مصفوفة من نوعها تعنى بحصر نتائج ووصيات أنشطة منظمة العمل العربية لعام 2015. يأتي إصدار العدد الثاني من هذه المصفوفة والتي تشتمل على نتائج وتوجهات أنشطة المنظمة المنفذة خلال العام 2016، توجياً لتلك الجهود وخدمة لأطراف الإنتاج والمهتمين، آملين أن تحظى بإستحسانهم وإهتمامهم وأن تجد طريقها للتطبيق على أرض الواقع وأن تكون ذات فائدة كبيرة لهم في مجال عملهم.

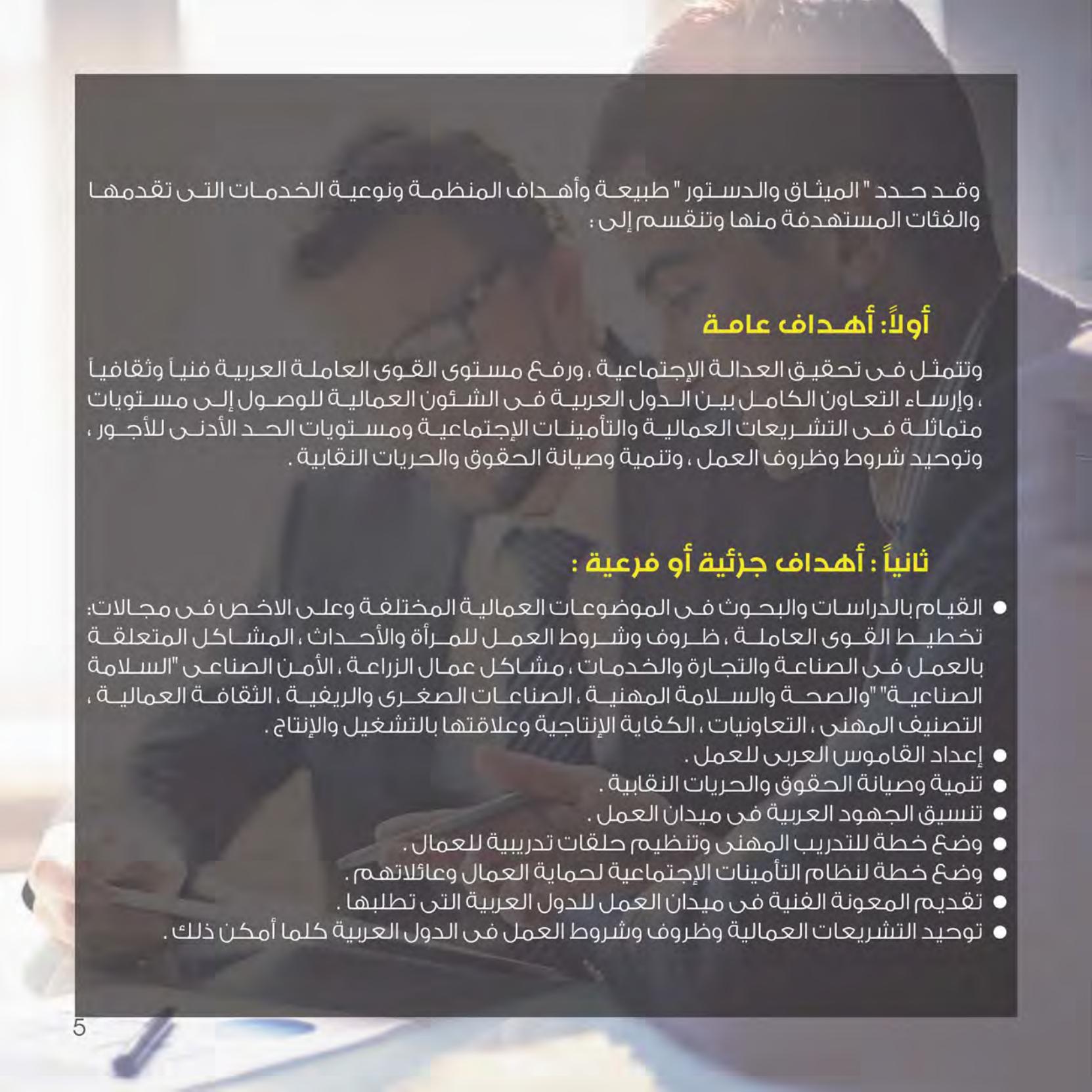
والله الموفق



منظمة العمل العربية

منظمة العمل العربية، من المنظمات العربية الرائدة، العاملة في إطار جامعة الدول العربية ، وهي أول مؤسسة عربية متخصصة تعنى بشئون العمل والعمال في الوطن العربي، حيث أنشئت في 12 يناير 1965 . وتنفرد المنظمة بالتمثيل الثلاثي، الذي يقوم أساساً على اشتراك الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال في أنشطة المنظمة وفقاً لجهزتها الدستورية والنظامية.

بيت
خبرة
عربي



وقد بدد "الميثاق والدستور" طبيعة وأهداف المنظمة ونوعية الخدمات التي تقدمها والفئات المستهدفة منها وتنقسم إلى:

أولاً: أهداف عامة

وتتمثل في تحقيق العدالة الإجتماعية، ورفع مستوى القوى العاملة العربية فنياً وثقافياً، وإرساء التعاون الكامل بين الدول العربية في الشئون العمالية للوصول إلى مستويات متماثلة في التشريعات العمالية والتأمينات الإجتماعية ومستويات الحد الأدنى للأجور، وتوحيد شروط وظروف العمل، وتنمية وصيانة الحقوق والحرريات النقابية.

ثانياً: أهداف جزئية أو فرعية :

- القيام بالدراسات والبحوث في الموضوعات العمالية المختلفة وعلى الأخص في مجالات تخطيط القوى العاملة، ظروف وشروط العمل للمرأة والأحداث، المشاكل المتعلقة بالعمل في الصناعة والتجارة والخدمات، مشاكل عمال الزراعة، الأمان الصناعي "السلامة الصناعية" والصحة والسلامة المهنية، الصناعات الصغرى والريفية، الثقافة العمالية، التصنيف المهني، التعاونيات، الكفاية الإنتاجية وعلاقتها بالتشغيل والإنتاج.
- إعداد القاموس العربي للعمل.
- تنمية وصيانة الحقوق والحرريات النقابية.
- تنسيق الجهود العربية في ميدان العمل.
- وضع خطة للتدريب المهني وتنظيم حلقات تدريبية للعمال.
- وضع خطة لنظام التأمينات الإجتماعية لحماية العمال وعائلاتهم.
- تقديم المعونة الفنية في ميدان العمل للدول العربية التي تطلبها.
- توحيد التشريعات العمالية وظروف وشروط العمل في الدول العربية كلما أمكن ذلك.



رسالة المنظمة
تعزيز دور الحوار الاجتماعي
من أجل تنمية مستدامة

مجالات العمل والبرامج والأنشطة

لعام 2016

الحماية الإجتماعية



التأمينات الإجتماعية



الصحة والسلامة المهنية



التنمية والتشغيل



إدارات العمل والتشغيل



الثقافة العمالية وبحوث العمل

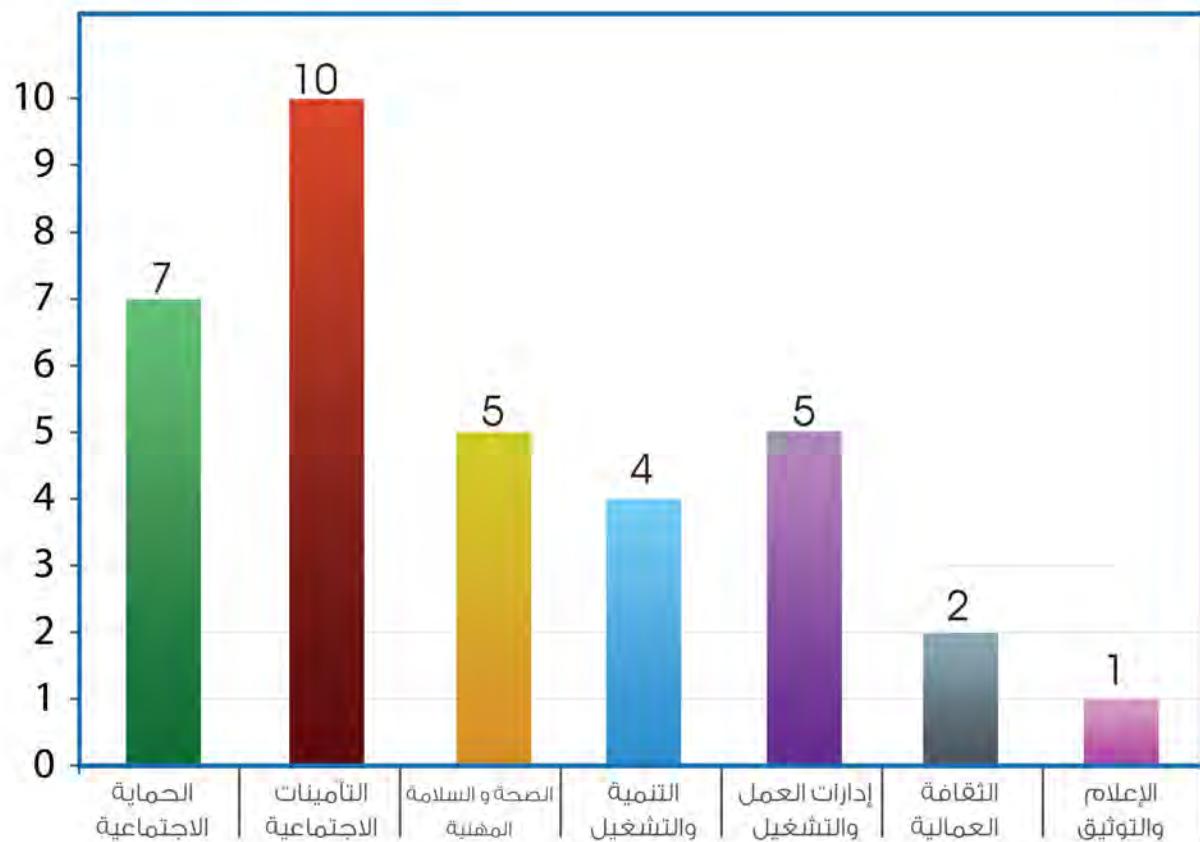


الإعلام والتوثيق والمعلومات



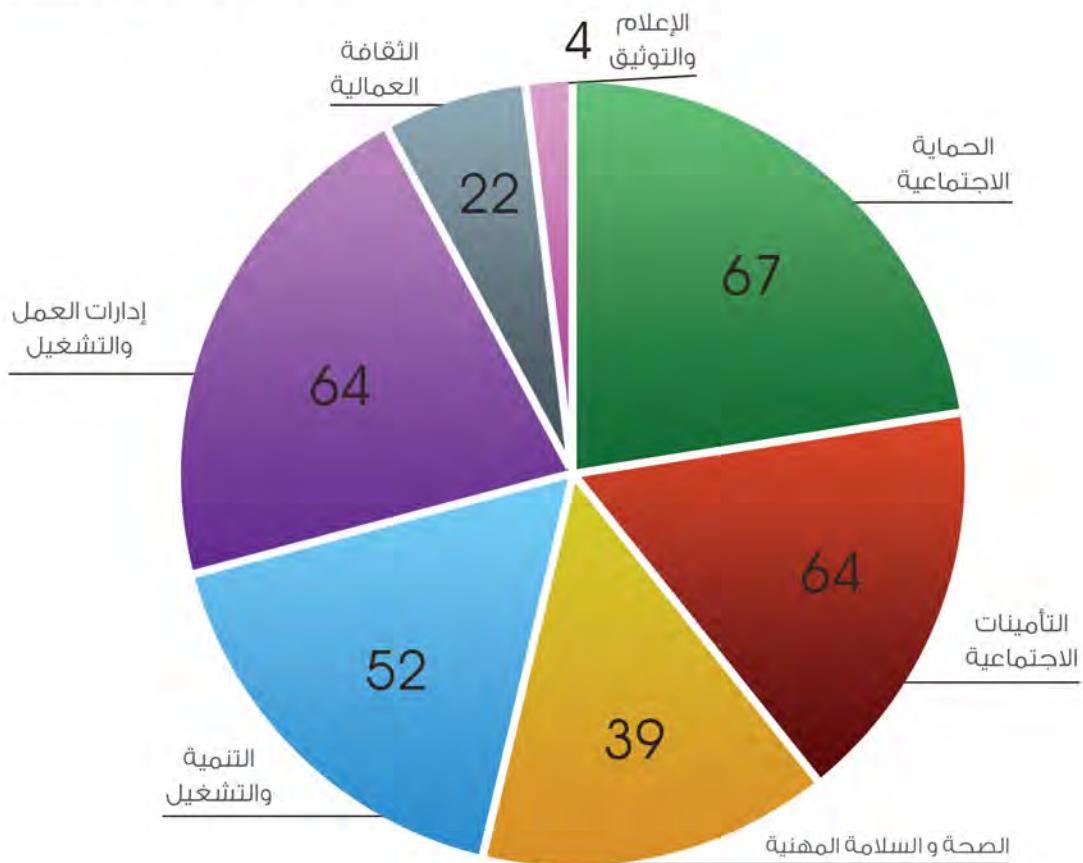
الأنشطة المنفذة خلال عام

2016



عدد التوصيات الصادرة عن الأنشطة

2016





مجال الحماية الاجتماعية

2016

مجال الحماية الاجتماعية

- نشر الوعي التأميني وثقافة الضمان الاجتماعي في الأوساط العمالية العربية وتطوير المؤسسات القائمة واقتراح آليات استثمار مواردها بما يضمن استدامتها.
- العمل على توفير أكبر قدر من البيانات والمعلومات عن وحدات الاقتصاد غير النظامي بهدف توفير الحماية الاجتماعية للعاملين في اطارها والعمل على تحويلها بشكل تدريجي إلى القطاعات النظامية.
- مناقشة تطوير آليات التمكين الاقتصادي للمرأة العربية العاملة ونشر ثقافة العمل الحر بين العمالة النسائية.
- العمل على ادماج قضايا الفئات الخاصة (النساء - الاطفال - المعاقين) ضمن برامج تنفيذ اهداف التنمية المستدامة.
- تنظيم أنماط العمل الجديدة أو غير التقليدية في تشريعات العمل والضمان الاجتماعي ومراجعة علاقات العمل بشكل يوفق بين حاجة المنشآت الاقتصادية والحماية الاجتماعية للعاملين فيها.
- تطوير منظومة العمل التعاوني العربي.
- السعي لتطوير تشريعات العمل العربية والاستمرار في تدريب الكوادر المعنية بمعايير العمل العربية لضمان مواءمة التشريعات الوطنية مع اتفاقيات العمل العربية.

حلقة نقاشية قطرية حول "التحديات التي تواجه نظام التأمين الاجتماعي الاختياري"

الخرطوم 2016/1/26-24



عقدت هذه الحلقة بتنظيم مشترك مع الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي بجمهورية السودان وبمشاركة (40 مشاركاً) يمثلون أطراف الإنتاج الثلاث في جمهورية السودان إلى جانب عدد من الجهات ذات الصلة في مجال التأمينات. وهدفت هذه الحلقة إلى الوقوف على التجربة السودانية في تطبيق نظام التأمين الاجتماعي الاختياري وطرح النموذج الأمثل لتطبيقه وضمان إستمراريته ونجاحه في توفير الحماية الاجتماعية للعاملين بالداخل والخارج.

الوصيات

- ١ ضرورة الإستمرار في تطبيق نظام التأمين الاجتماعي على السودانيين العاملين بالخارج، وعلى الدولة بكافة مكوناتها ذات الصلة. العمل على دعم وتفعيل التطبيق من منطلق مسؤوليتها عن الحماية الاجتماعية لكل المواطنين بما فيهم العاملين بالخارج ولما لهم من دور في دعم الاقتصاد الوطني.
- ٢ ضرورة إثمار دليل لنظام تحفيزي للدعم والترغيب بمشاريع وخدمات إستثمارية للعاملين بالخارج وربط ذلك بالإشتراك في النظام التأميني الاختياري.
- ٣ الإهتمام بالوعي التأميني وثقافة الضمان الاجتماعي في المجتمع العربي بصفة عامة وفي أوساط العمالة العربية المهاجرة بصفة خاصة وذلك عبر وسائل الإعلام المختلفة وتقنية الاتصال الحديثة.
- ٤ تبسيط وتسهيل إجراءات الاشتراك وتحصيل الإشتراكات، وتحسين شروط إستحقاق المزايا التأمينية في النظم الاختيارية.
- ٥ طرح آليات جديدة توازن بين الإجبارية والإختيارية لتطبيق نظام التأمين الاجتماعي الاختياري لضمان نجاح النظام بمشاركة أكبر عدد من العاملين بالخارج في النظام.
- ٦ الوقف على تجربة النظام الموحد لمد مظلة الحماية التأمينية لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي العربي وأثره في الحفاظ على الحقوق التأمينية للعمالة العربية التي تعمل خارج دولها للإستفادة من إيجابيات التجربة.
- ٧ الإستفادة من التجارب الناجحة لبعض الدول العربية في تطبيق النظم التأمينية الاختيارية لتفادي المشكلات والتحديات التي تواجه التطبيق.
- ٨ ضرورة دعم وتطوير نظم التأمينات الاجتماعية بالدول العربية بتأهيل وتطوير قدراتها لتحسين ما تقدمه من مزايا وخدمات تأمينية من أجل كسب ثقة ورضا المواطن العربي.

اجتماع لجنة شؤون عمل المرأة العربية الدورة 14

ببيروت

2016/2/7-6

عقدت اللجنة اجتماعها للعام 2016، وتم استعراض واقع التحديات التي تواجه المرأة العربية في المرحلة الراهنة الامر الذي يستوجب بذل المزيد من الجهد للمحافظة على المكتسبات التي تحققت للمرأة العربية وبحث كيفية تعزيز الحقوق الواردة في المواثيق العربية والدولية المعنية بالمرأة .



النحو

دعوة منظمة العمل العربية إلى عقد ندوة قومية متخصصة حول ريادة الاعمال النسائية خلال العام 2016، لمناقشة الموضوع مناقشة علمية ودراسته من كافة جوانبه التشريعية والاقتصادية والعلمية.

دعوة منظمة العمل العربية إلى عقد دورات تدريبية على المستوى القطري بالتعاون مع الاتحادات العمالية بالدول العربية لتدريب اكبر عدد ممكن من النقابيات على الحقوق الواردة في وثيقة محو الأمية القانونية بحقوق المرأة العربية.

دعوة السيدات عضوات اللجنة من ممثلات العمال باعتماد المشروع المقدم كآداب تدريبية عربية ضمن برامج الاتحادات العمالية في تدريب الكوادر النقابية النسائية.

دعوة منظمة العمل العربية لاعداد دراسة متكاملة حول حاضرات المشروعات الصغيرة وكيفية تعزيز دورها في الدول العربية كوسيلة فعالة للقضاء على مشكلة البطالة خاصة بين النساء.

عقد دورات تدريبية قطرية لتدريب الاعلاميين على تقديم نماذج نسائية ناجحة وابراز قدرتهن، من خلال إعداد دليل مهني اعلامي لمعالجة الموضوع التنموي الاقتصادي والاجتماعي للمرأة العربية العاملة.

دعوة السيدات عضوات اللجنة لتزويد المنظمة بالنماذج النسائية الناجحة في بلدانهن.

الندوة القومية حول "المرأة العربية العاملة والهجرة"

📍 بيروت 2016/2/12-10 📆

عقدت الندوة بمشاركة "45" مشاركاً يمثلون أطراف الانتاج الثلاثة في الدول العربية بالإضافة إلى السيدات عضوات لجنة شئون عمل المرأة العربية وممثلين عن كل من ، الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي في لبنان ، الاسكوا ، المنظمة العربية للأشخاص ذوي الاعاقة ، المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل ، حيث هدفت الندوة إلى التعرف على الاطار القانوني المنظم لهجرة العمالة العربية وخاصة النسائية وكيفية تطويره وفقاً لظروف والمستجدات و الوقوف على حجم وأسباب ظاهرة هجرة المرأة العربية داخل وخارج المنطقة العربية .



نتائج ووصيات أنشطة منظمة العمل العربية لعام 2016

التوصيات

- دعوة الدول العربية لتبسيير تنقل الأيدي العاملة العربية بين دول الوطن العربي وإعطاء الأولوية في التوظيف للكفاءات العربية رجالاً ونساءً .
2

دعوة الدول العربية إلى إيلاء إدارات العمل عموماً والإدارات المكلفة بالهجرة بشكل خاص المكانة الهامة التي تستحقها وتعزيز دورها في حماية حقوق العمال العرب المهاجرين ولا سيما المرأة العربية المهاجرة.

إحداث وحدات إدارية خاصة بشؤون المرأة العربية العاملة المهاجرة صلب الإدارات والمؤسسات المكلفة بالهجرة.
3

دعوة الدول العربية إلى إنشاء مجالس وطنية لشؤون الهجرة في الدول العربية المرسلة للعاملة بكثافة، تكون فضاء للحوار والتشاور حول مشاكل المهاجرين وسبل معالجتها وتسمح بالتنسيق بين مختلف الأطراف المتدخلة وبالأخص الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية والشركاء الاجتماعيون وممثلو المهاجرين.
4

دعوة المنظمات العمالية العربية للمزيد من الاهتمام بقضايا العمال العربية المهاجرة بشكل عام والمرأة العاملة العربية بشكل خاص، وإدراج هذا الموضوع ضمن أولويات أعمالها وفي علاقاتها بالاتحادات العمالية العالمية والأجنبية لحماية حقوق العمال العرب المهاجرين وضمان المساواة في العمل مع عمال دول الاقامة.
5

دعوة المنظمات العمالية لأصحاب العمل لайлاء الاهتمام اللازم بقضايا أصحاب العمل وصاحبات الاعمال العرب المقيمين بالخارج لحماية حقوقهم والدفاع عن مصالحهم وتعزيز مساهمتهم في تنمية دولتهم الأصلية.
6

تعزيز دور المجتمع المدني في مجال الهجرة وتشجيع إحداث الجمعيات لرعاية شؤون المهاجرين وخدمة مصالحهم في دول الاستقبال.

إبرام المزيد من الاتفاقيات الثنائية ما بين الدول العربية ومع الدول الأجنبية المستضيفة للعمال العربية في مجال تنظيم تنقل الأيدي العاملة والضمان الاجتماعي ومراجعة الاتفاقيات القديمة لملاءمتها مع الظروف الحالية وتحسين المنافع الواردة فيها لصالح المهاجرين وأسرهم.

تطوير البرامج والأنشطة الهدافة لتوثيق صلة العمال المهاجرين وأسرهم بالوطن الأم ورفع مساهمتهم في تطويره والاستفادة من كفاءاتهم وخبراتهم وترسيخ الهوية العربية والإسلامية لدى أبنائهم مع إلقاء اهتمام خاص لدور المرأة العربية المهاجرة في هذا المجال.

دعوة الدول العربية إلى إيلاء المزيد من الاهتمام بالدراسات والبحوث حول هجرة العمالة العربية عموماً والمرأة العربية بشكل خاص وانشاء مراكز وطنية لتوفير المعلومات والبيانات اللازمة لوضع وتنفيذ السياسات الوطنية للهجرة في الدول العربية.

دعوة وسائل الاعلام العربية الى تبني استراتيجية اعلامية في مجال الهجرة تهدف إلى تعريف العمال العرب المهاجرين عموماً والمرأة العربية المهاجرة بشكل خاص بحقوقهم وواجباتهم ، وإبراز الكفاءات العربية المهاجرة وتصحيح صورة المرأة العربية المهاجرة لدى الرأي العام في دول المهاجر وتوثيق صلة العمال العرب المهاجرين بالوطن الأم ورفع مساهمتهم في تنميته.

دعوة الدول العربية إلى التصديق على اتفاقيات العمل العربية الخاصة بالهجرة لتحقيق التمايز بين تشريعات العمل العربية مما يمكن من الحفاظ على حقوق العمالة العربية عند انتقالها بين الدول العربية.

ورشة عمل حول التكنولوجيا الحديثة وآثارها على أسواق العمل العربية

صالة سلطنة عمان

2016/9/6-4

عقدت الورشة بتنظيم مشترك بين منظمة العمل العربية "ادارة الحماية الاجتماعية وعلاقات العمل" بالتعاون مع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، و وزارة القوى العاملة بسلطنة عمان وبحضور 60 " مشاركاً يمثلون أطراف الانتاج الثلاثة في 11 دولة عربية (الأردن - الامارات - البحرين - السعودية - السودان - سلطنة عمان - فلسطين - قطر - الكويت - العراق - مصر) و المركز العربي لادارة العمل والتضييل بالجمهورية التونسية ، الجمعية العربية للضمان الاجتماعي في بيروت ، ومجموعة من الخبراء والمتخصصين في مجال عمل الورشة للتعرف على حجم وطبيعة فرص العمل التي تتيحها التكنولوجيا الحديثة للاتصال والمعلومات ودراسة العناصر التي تعزز الاستفادة من التطور التكنولوجي في أسواق العمل العربية والمعوقات التي تحول دون تحقيق اقصى استفاده منه.



الوصيات

دعوة الدول العربية للقيام بالبحوث والدراسات وجمع البيانات حول أنماط العمل الجديدة أو غير التقليدية بهدف التعرف بصفة دقيقة على واقع هذه الأنماط ومتابعة تطورها وتقييم مساحتها في التشغيل وأثارها على علاقات العمل.

تنظيم أنماط العمل الجديدة أو غير التقليدية في تشريعات العمل والضمان الاجتماعي في الدول العربية بشكل يوفّق بين حاجة المنشآت الاقتصادية لاحكام التصرف في مواردها البشرية وتعزيز قدراتها التنافسية من جهة وحاجة العمال لاستقرار الوظيفي والحماية الاجتماعية وضمان العمل اللائق من جهة أخرى. (ومن هذه الانماط بصفة خاصة: العمل عن بعد والعمل في المنزل، العمل البعض الوقت أو لوقت جزئي، العمل من الباطن أو بالمناولة، مؤسسات العمل الوقتي).

تيسير وتكثيف استعمال التكنولوجيات الحديثة للاتصال والمعلومات في مجال العمل بالدول العربية والاستفادة من هذه التكنولوجيات في توسيع مظلة الحماية الاجتماعية لتشمل كافة العاملين بما فيهم العاملين في أنماط العمل الجديدة على غرار أنظمة حماية الأجر الكترونياً ونظم تفتيش العمل الذكية.

تعزيز دور إدارات العمل العربية تجاه أنماط العمل الجديدة أو غير التقليدية وبشكل خاص:

- الإدارات المعنية بتيسير وتحسين الاستفادة من فرص العمل التي تتيحها تلك الأنماط: مكاتب التشغيل، مراكز التدريب المهني.
- الإدارات المعنية بالحماية الاجتماعية للعمال: جهاز تفتيش العمل، إدارة السلامة والصحة المهنية، مؤسسات الضمان الاجتماعي.

تأهيل الشباب العربي المتعلم لسوق العمل في مجال اقتصاد المعرفة ، و توفير التسهيلات والمستلزمات الضرورية للاستفادة القصوى من فرص العمل التي يتيحها هذا الاقتصاد ، (على غرار الحاضنات والاقطاب التكنولوجية).

1

2

3

4

5

6 توظيف التكنولوجيا الحديثة للاتصال والمعلومات في النهوض بتنشيل المرأة العربية ومساعدتها على التوفيق بين وظائفها المهنية ومسؤولياتها الاجتماعية.

7 رصد الإمكانيات التي تتيحها بعض أنماط العمل (مثل العمل عن بعد والعمل في المنزل والعمل لوقت جزئي) وتكنولوجيات الاتصال الحديثة (مثل الانترنت) للفئات الخصوصية من العمال كالأشخاص ذوي الاعاقة والمرأة الريفية والنساء ربات الأسر والعمل على الاستفادة من هذه الإمكانيات.

8 دعم التدريب المستمر في القطاعين العام والخاص لفائدة العاملين في أنماط العمل الجديدة بهدف مواكبتهم لتطور أساليب ووسائل العمل وتحسين استفادتهم من التكنولوجيات الحديثة.

9 تطوير وتحديث مناهج وبرامج التعليم والتدريب المهني، بما يتواكب والتطورات التكنولوجية في وسائل التدريب والتكنولوجيا الحديثة في الانتاج والعمل.

10 اتخاذ التدابير اللازمة لضمان حصول العاملين في الانماط الجديدة للعمل على نفس الحماية الممنوحة للعاملين في الانماط التقليدية للعمل في مجال الصحة والسلامة المهنية وتحديد الشروط الكافية بحماية العاملين عن بعد من المخاطر المهنية.

11 توسيع نطاق أحكام الضمان الاجتماعي القائمة لتشمل العاملين في الانماط الجديدة للعمل وتكثيف تلك الأحكام كلما اقتضت الحاجة ذلك لملايينها مع خصوصيات بعض الانماط مثل العمل عن بعد أو العمل لبعض الوقت.

12 تعزيز دور الاعلام في التعريف بفرص العمل التي تتيحها الانماط الجديدة للعمل وبالتدابير والآليات الكافية بزيادة الاستفادة من ايجابيات هذه الانماط وتجنب سلبياتها.

13 توظيف التكنولوجيا الحديثة في نشر ثقافة العمل الايجابية وتغيير الصورة الذهنية السلبية للاعمال الحرافية واليدوية في المجتمعات العربية وتقديم صورة ايجابية عن التعليم الفني كأساس لتلبية احتياجات سوق العمل العربية.

ندوة قومية حول "التأمينات الاجتماعية للعاملين في قطاع الزراعة والاقتصاد غير النظامي

ببيروت

2016/10/6-4



عقدت الندوة بتنظيم مشترك بين إدارة الحماية الاجتماعية وعلاقات العمل والجمعية العربية للضمان الاجتماعي في بيروت، وقد شارك في أعمال الندوة (71 مشاركا) يمثلون أطراف الإنتاج الثلاث ومؤسسات الضمان الاجتماعي في 16 دولة عربية وهي (الأردن، البحرين، تونس، الجزائر، جيبوتي، السعودية، السودان، سوريا، الصومال، فلسطين، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا) كما شارك في أعمال الندوة رؤساء وممثلي صناديق الضمان الاجتماعي في الدول العربية بهدف الوقوف على معوقات مدخلة التأمينات الاجتماعية للعاملين في القطاع الزراعي والاقتصاد غير النظامي والتعرف على الدور الذي تقوم به التأمينات الاجتماعية في مجال تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي.



نتائج وتوصيات أنشطة منظمة العمل العربية لعام 2016

التوصيات

دعوه الحكومات لوضع التشريعات الوطنية الخاصة بالعماله الزراعيه والتي تكفل حقوقهم الاساسية وتتوفر لهم الحمايه الازمة من اصابات العمل والمرض والتقادم والوفاة كحد ادنى.

العمل على وضع معايير واضحة لتقدير ورصد المخاطر في القطاع الزراعي بما يساعد على رسم سياسات الحماية والوقاية من المخاطر الصحية وبخاصة فيما يتعلق باستخدام وتداول المبيدات بالنظر لتأثيراتها الصحية الخطيرة على العاملين في هذا القطاع.

العمل على توفير الحماية الاجتماعية للعاملين بالقطاع الزراعي استناداً لمتوسطات الدخول أو الدخول الحكومية وفقاً للسائد بهذا القطاع لتعذر ربط الحماية بالأجور الفعلية مع تنظيم ذلك من خلال المفاوضات والتشاور بين العمال وأصحاب العمل لعقد اتفاقيات حماية متعددة وفقاً لتجدد الظروف الاقتصادية.

الاستفادة من تجارب أنظمة الحماية الاجتماعية المتقدمة والنامية في شمولها لفئات وشراائح متعددة بما في ذلك شمول عمال الزراعة والأخذ بعين الاعتبار ضرورة تبادل المعلومات المتعلقة بأنظمة الحماية فيما بين الدول العربية.

دعوه التنظيمات العماليه الزراعية لتكثيف دورها في الدفاع عن قضايا العاملين في القطاع الزراعي والاقتصاد غير النظمي والسعى لدى الجهات المعنية لسن التشريعات الحمايه التي تشمل عمال الزراعة والتصديق على اتفاقيات العمل العربية والدولية المتعلقة بحماية العاملين في هذا القطاع.

تيسير خدمات التأمين الصحي كحد ادنى ضمن برامج التامين، وذلك بزيادة عدد المراكز الصحية والمستشفيات العاملة في مجال التأمين الصحي خاصة في مناطق الريف والمناطق النائية.

1

2

3

4

5

6

وضع وتطبيق قانون يتاسب واحوال العاملين في القطاع غير النظامي بحيث لا يلقي بأعباء ثقيلة او تكاليف مفرطة على العاملين في هذا القطاع مما يسهل عمليات تنظيمه بسهولة ويوفر الحماية الازمة لهم.

العمل على منح الانشطة الصغيرة والمتوسطة الامتيازات والتسهيلات والاعفاءات التي تساعدها على الاستمرارية وتقديم الخدمات التأمينية للعاملين بها .

دعوة الدول العربية لإجراء مسح معمق للقطاع غير النظامي يحدد المعوقات التي تحول دون انتقاله للقطاع النظامي ومشكلات تطبيق الحماية الاجتماعية على العاملين به.

التوسيع في دعم الهيئات والجمعيات التعاونية الانتاجية والتسويقية والسعى لإدماج الشراائح المنتجة في النشاط غير المنظم الى وحدات النشاط الاقتصادي وتحقيق التكامل بينهما .

نشر ثقافة الحماية الاجتماعية من خلال وضع برامج توعية عبر وسائل الاعلام المختلفة لتتوير اصحاب الاعمال والعمالين في الاقتصاد غير النظامي بحقوقهم التأمينية المتوفرة وتحفيزهم للانتقال التدريجي للاقتصاد النظامي.

دعوة الجهات المعنية للتصديق على الاتفاقيات العربية والدولية الهدافه إلى تحسين شروط وظروف العمل ومد مظلة الحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع الزراعي والاقتصاد غير النظامي.

الدعوة لإنشاء مجلة علمية تخص الجمعية العربية للضمان الاجتماعي تهدف الى مشاركة الباحثين العرب في مجال الانظمة الضمانية والاكاديمية في حل بعض المشاكل والصعوبات التي تعاني منها مؤسسات الضمان الاجتماعي العربي واقتراح الحلول الازمة لها.



الندوة القومية حول "عمل الأطفال: بين الأوضاع الراهنة وأهداف التنمية المستدامة"



الدار البيضاء



21-19 ديسمبر 2016

عقدت منظمة العمل العربية (ادارة الحماية الاجتماعية والمعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر) بالتعاون مع المجلس العربي للطفولة والتنمية ووزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية بالمملكة المغربية، الندوة القومية حول "عمل الأطفال بين الأوضاع الراهنة وأهداف التنمية المستدامة" حيث شارك في أعمالها ٥٥ مشاركاً يمثلون أطراف الانتاج الثلاثة في ١٣ دولة عربية بالإضافة إلى ممثلي عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وعدد من المنظمات الدولية والإقليمية ذات العلاقة.



وهدفت الندوة إلى :

- دراسة تطور ظاهرة عمل الأطفال في الدول العربية في ظل الظروف الراهنة.
- تحليل أهداف التنمية المستدامة 2030: وبالخصوص الأبعاد الاجتماعية والوقوف على موقع حقوق الأطفال ضمنها.
- اقتراح آليات لضمان ادراج مكافحة عمل الأطفال ضمن البرامج الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- تطوير السياسات المتعلقة بحماية الأطفال من العمل في ضوء أهداف التنمية المستدامة.
- التعريف بالمعايير العربية والدولية الخاصة بمكافحة عمل الأطفال و مدى مواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة.

النوصيات

إدراج مكافحة عمل الأطفال كركن أساسي في الخطة والبرامج التي تعتمدتها الدول العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة . 1

إشراك كافة الأطراف والجهات المعنية والتنسيق فيما بينها بهدف وضع وتنفيذ سياسات وطنية متكاملة لمكافحة عمل الأطفال في كافة الدول العربية، وتشمل أهم عناصرها في: 2

- الإلغاء الفعلي والشامل لأسوأ أشكال عمل الأطفال وكافة الأعمال التي تعرّض للخطر صحة أو سلامه أو أخلاق الأطفال.
- الحد التدريجي من تشغيل الأطفال في غير الحالات سابقة الذكر وصولاً إلى إلغائه.
- الترفع التدريجي في السن الأدنى للقبول في العمل على أن لا تقل عن السن الذي يتوقف فيه التعليم الإلزامي / الأساسي .

اتخاذ التدابير الكفيلة بإزالة أسباب عمل الأطفال وبصفة خاصة: 3

- القضاء على الفقر والحد من البطالة.
- توفير التعليم المجاني وإتاحته لكافة الأطفال في سن الدراسة بدون أيّة عراقيل.
- الحد من التسرب المدرسي ومعالجة أسبابه.
- إتاحة فرص ملائمة للتدريب المهني للأطفال الذين لم يحصلوا على التعليم كذلك للمتسربين من الدراسة.

ضرورة اعتماد الاصلاحات التشريعية الازمة للحد من ظاهرة عمل الأطفال والعمل على تفعيلها، بما يضمن توفير بيئة آمنة للأطفال. 4

1

2

3

4

إجراء البحوث والدراسات وتوفير الاحصاءات والبيانات حول ظاهرة عمل الأطفال بمختلف جوانبها للمساعدة على التعرف بكل دقة وبشكل مستمر على حدة الظاهرة ووضع الخطط والبرامج المناسبة لمكافحتها.

دعوة المؤسسات الإعلامية العربية إلى تعزيز دور المعالجات الإعلامية واستعمال تكنولوجيا الاتصال ومواقع التواصل الاجتماعي لإدراج قضية مكافحة عمل الأطفال على أجندة الإعلام من أجل توعية الرأي العام بخطورتها على مستقبل الدول وسبل تفاديتها.

تعزيز دور تفتيش العمل في مراقبة عمل الأطفال وبشكل خاص التثبت من توفر السن الأدنى القانوني للعمل، وضمان عدم تشغيل الأطفال في الأعمال التي تهدد سلامتهم أو صحتهم أو اخلاقهم، والحرص على الالتزام الكامل لأصحاب العمل بالأحكام القانونية المنظمة لشروط وظروف عمل الأطفال.

دعوة الدول العربية للمصادقة على اتفاقية العمل العربية رقم 18 لعام 1996 بشأن عمل الأحداث، وكذلك بذل المزيد من الجهد للتعریف بمعايير العمل العربية المتعلقة بعمل الأطفال على أوسع نطاق لدى أطراف الإنتاج الثلاث في الدول العربية وتحقيق الملاعة الكاملة مع تلك المعايير وعلى المستوى التشريعي وفي الممارسة العملية.

تبادل الخبرات والممارسات الجيدة بين الدول العربية بشأن وضع وتنفيذ السياسات الوطنية لمكافحة عمل الأطفال، ودعوة منظمة العمل العربية والمؤسسات التابعة لها والجهات الأخرى المعنية لتكثيف أنشطتها في هذا المجال.

دعوة الجهات المنظمة إلى تبني برامج تدريبية لكافة المتعاملين مع قضية عمل الأطفال، بما يسهم في رفع قدراتهم نحو العمل على الحد من هذه الظاهرة.

الدورة التدريبية حول "تدريب الكوادر المعنية بمعايير العمل العربية"

📍 23-22 ديسمبر 2016 الدار البيضاء



عقدت إدارة الحماية الاجتماعية وبالتنسيق مع وزارة التشغيل والشئون الاجتماعية بالمملكة المغربية الدورة التدريبية لصالح أطراف الانتاج الثلاثة في المملكة المغربية للمعنيين بمعايير العمل العربية بهدف تطوير آداء المختصين بإعداد الردود المتعلقة باتفاقيات ووصيات العمل العربية والتواصل مع لجنة الخبراء القانونيين بالمنظمة، و الوقوف على الصعوبات التي تواجهها المملكة المغربية في التصديق على اتفاقيات العمل العربية واقتراح الحلول لها.

حيث شارك في أعمال هذه الدورة 32 متدرجاً من الكوادر الفنية المتخصصة في مجال معايير العمل العربية ممثلين لأطراف الانتاج الثلاثة في المملكة المغربية للتدريب على المحاور التالية.

1. معايير العمل العربية: أهدافها - خصائصها - الالتزامات المترتبة عليها .
2. ملائمة التشريعات الوطنية لاتفاقيات العمل العربية المصادق عليها .
3. الصعوبات التي تحول دون التصديق على اتفاقيات العمل العربية وسبل التغلب عليها .
4. دور أطراف الإنتاج في تفعيل التصديق على اتفاقيات العمل العربية ومتابعة تنفيذها .
5. دور معايير العمل في توفير الحماية الاجتماعية والحقوق الأساسية للعاملين.



مجال التأمينات الإجتماعية

2016

مجال التأمينات الإجتماعية

رفع القدرات وتطوير المهارات الفنية والمالية والإدارية للعاملين في مجال التأمينات الإجتماعية من خلال الدورات التدريبية.

تطوير المعرف في مجال التأمينات الإجتماعية من خلال البحوث والدراسات الأكاديمية.

نشر ثقافة الضمان الاجتماعي من خلال حلقات النقاش القطرية والقومية.

تبادل الخبرات من خلال حلقات النقاش القطرية والقومية.

الحلقة القطرية حول "التحديات التي تواجهه تغطية الأفراد بنظام التأمين الصحي"

10-8 مارس / آذار 2016

الخرطوم ، قاعة التدريب بالمركز

قام المركز العربي للتأمينات الاجتماعية بتنظيم الحلقة القطرية بمشاركة "30" مشارك من جمهورية السودان وهدف النشاط إلى الوقوف على مفهوم التغطية الشاملة بنظام التأمين الصحي. الوقوف على المشاكل التي تواجهه تغطية الأفراد بنظام التأمين الصحي. وضع الآليات والبرامج التي تضمن تغطية الأفراد بإستمرارية التأمين عليهم في نظام التأمين الصحي الاجتماعي.



النَّوْصِيَّات

لِمُواجِهَةِ التَّحْدِيدَاتِ، عَلَى الصَّنْدُوقِ الْقَومِيِّ لِلتَّأْمِينِ الصَّحيِّ أَنْ يُشَرِّعَ فِي إِعْدَادِ الدَّرَاسَاتِ الْمَسْوِحِيَّةِ وَالاِحْصَائِيَّةِ وَالاِكْتَوَارِيَّةِ لِتَعْيِينِهِ عَلَى تَغْطِيَةِ الْأَفْرَادِ بِنَظَامِ التَّأْمِينِ الصَّحيِّ.

تَفْعِيلُ نَظَامِ الْمَعْلُومَاتِ وَالبَيَانَاتِ الْإِحْصَائِيَّةِ وَتَوْفِيرُ قَاعِدَةِ بَيَانَاتِ صَحِيَّةٍ وَمُوَافِكَةٍ لِكُلِّ الْقَطَاعَاتِ، وَاعْتِمَادُ الرَّقْمِ الْوَطَنِيِّ أَسَاسًا لِلتَّعَامِلِ فِي إِجْرَاءَاتِ التَّأْمِينِ الصَّحيِّ.

الْإِهْتِمَامُ بِتَجْوِيدِ وَتَحْسِينِ الخَدْمَةِ الطَّبِيَّةِ وَتَقْدِيمِ خَدْمَةِ رَاقِيَّةٍ تَتَوَافَقُ وَتَطْلُعَاتِ الْمَوَاطِنِيِّنَ مَعَ الإِهْتِمَامِ بِالتَّدْرِيبِ وَرَفعِ قَدْرَاتِ وَمَهَارَاتِ الْعَامِلِيِّينَ خَاصَّةً مُقْدِمِيِّ الْخَدْمَاتِ.

تَفْعِيلُ دُورِ الْأَعْلَامِ لِنَشْرِ الْوَعْيِ وَالْتَّوْيِيرِ عَنْ أَهْمَيَّةِ التَّأْمِينِ الصَّحيِّ فِي الْمَجَتمِعِ.

1

2

3

4



الدورة التدريبية حول "فنون وعرض كتابة التقارير للعاملين بالضمان الاجتماعي"

21-25 شباط/فبراير 2016 

 الخرطوم

بمشاركة 27 مشاركاً من 8 مؤسسات بحقن الضمان الاجتماعي أقام المركز الدورة بهدف : تنمية قدرات ومهارات المشاركين في مجال إعداد وكتابة وعرض التقارير وتفصيل عملية الاتصال داخل المنظمة وخارجها بما يخدم التحقيق الفعال لأهدافها ورسالتها .

النتائج

نتج عن الدورة تدريب المشاركين على ما يلي :

- مفهوم ووظائف العملية الادارية .
- مفهوم وأهمية أنواع التقارير .
- مهارات إعداد وعرض التقارير.
- خصائص التقرير الجيد.
- الاتصال الفعال وعلاقته بجودة التقارير.



الدورة التدريبية حول

"تقنيات التحليل المالي المتقدم للعاملين بالضمان الاجتماعي"

٢٤-٢٨ أبريل/نيسان 2016 

الخرطوم 



نظمت الدورة بمشاركة "20 مشاركاً" من بعض الجهات التالية الصندوق القومي للمعاشات، الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي، الصندوق القومي للتأمين الصحي، الجهاز الاستثماري للضمان الاجتماعي، وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي، اتحاد عمال نقابات عمال السودان، وبعض الجهات الأخرى.

النتائج

نتج عن أعمال الدورة التدريب على:

- المفهوم العام للمحاسبة المالية.
- مفهوم وأهداف التحليل المالي.
- تحليل وتفسير بنود الميزانية العمومية.
- إعداد التقرير المالي.
- تقرير المراجع الخارجي.
- إعداد كشوفات التدفق النقدي.





منتدي التأمين الاجتماعي حول "إصابات العمل والأمراض المهنية"

2 يونيو/حزيران 2016

الخرطوم

شارك "31" مشاركاً من الجهات التالية ووزارة العمل والاصلاح الاداري. وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي. وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي. الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي. الصندوق القومي للمعاشات. اتحاد عمال نقابات عمال السودان. وبعض الجهات الأخرى. وذلك بهدف التوعية بالآثار الاقتصادية والاجتماعية لأصابات العمل والأمراض المهنية. الوقوف على المشاكل والمعوقات التي تحول دون وجود بيئة عمل سلية وصحية. تعزيز التنسيق بين الجهات المختصة لتفعيل القوانين والتشريعات المتعلقة بإصابات العمل والأمراض المهنية.

التصنيفات

- إنشاء المجلس القومي للصحة والسلامة المهنية ممثلة في الجهات ذات الاختصاص.
- تفعيل دور الادارات العامة للصحة والسلامة المهنية بوزارة العمل ووزارات الصحة اتحادياً وولاياً وتنسيق بينها.
- إنشاء معهد للسلامة والصحة المهنية اهتماء بتجارب بعض الدول الأخرى.
- توحيد وتفعيل التشريعات واللوائح الخاصة بالصحة والسلامة المهنية.



الدورة التدريبية حول " المحاسبة لغير المحاسبين "

2016 / 8/4 - 7/31

الخرطوم

بمشاركة 18 مشاركاً من ممثلي الصندوق القومي للمعاشات، الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي، اتحاد عام نقابات عمال السودان، الجهاز الاستثماري للضمان الاجتماعي وبعض الجهات الأخرى.

وهدفت الدورة إلى:
تزويد المشاركين بالمعارف الأساسية والمهارات الضرورية في مجال المحاسبة ، وتطبيقاتها العملية بهدف تمكنهم من إعداد الحسابات وقراءة وتفسير التقارير المالية.



النتائج

لتج عن الدورة تدريب المشاركون
على ما يلى:

- الاطار النظري للمحاسبة.
- تسجيل العمليات المالية.
- الدورة المحاسبية.
- القوائم المالية.
- أمثلة تطبيقية.



الدورة التدريبية حول "فنون وعرض كتابة التقارير للعاملين بأمانة زكاة الشركات الاتحادية"

11- 8 أغسطس 2016

الخرطوم

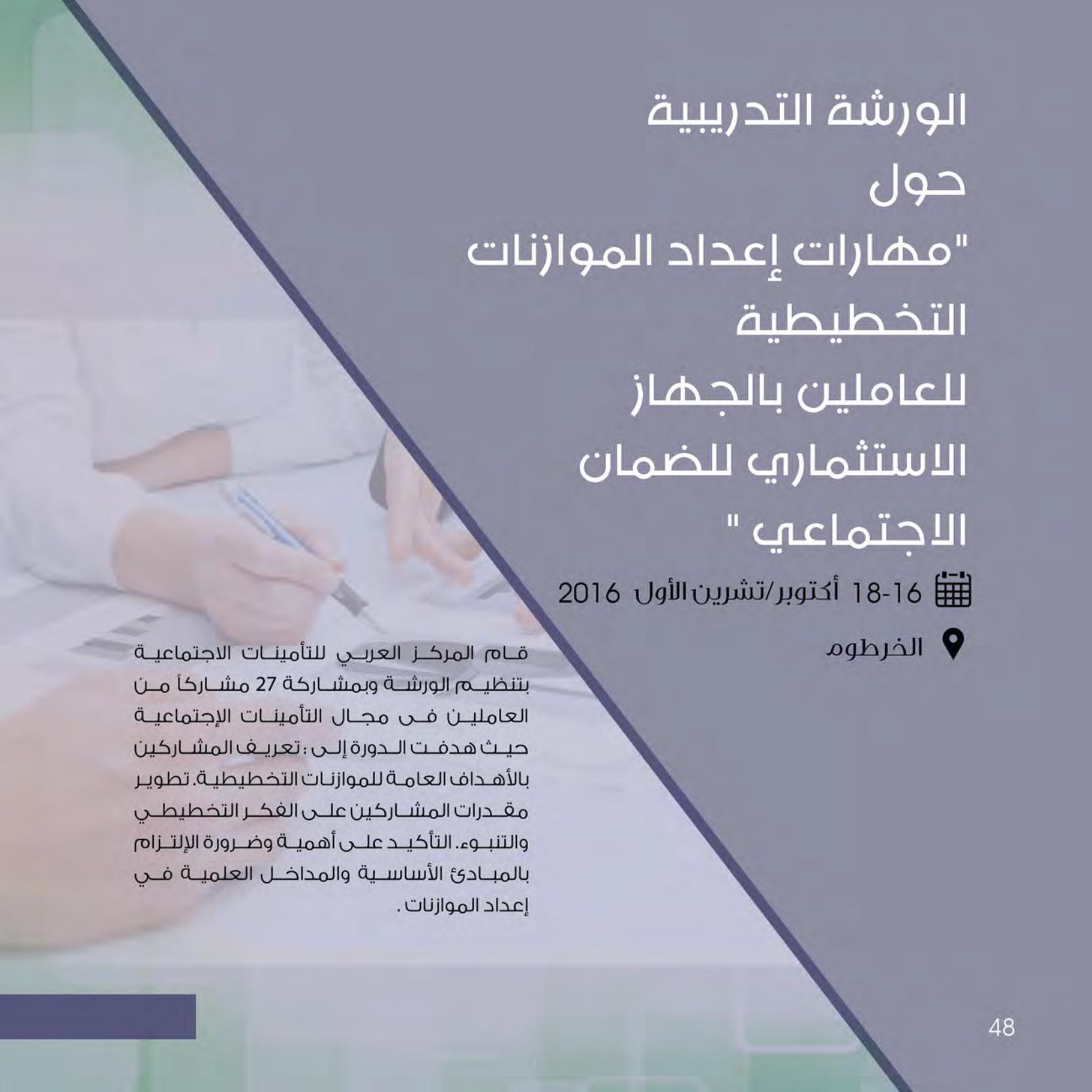
بمشاركة 20 مشاركاً من المهتمين بجمهورية السودان في مجال التأمينات الاجتماعية، قام المركز العربي للتأمينات الإجتماعية بتنفيذ الدورة بهدف :تعريف المشاركين بمفهوم التقرير ودوره في العملية الإدارية. تطوير قدرات المشاركين في الإعداد الجيد لكتابه التقارير . التأكيد على أهمية وضرورة الالتزام بالمداخل العلمية الصحيحة في كتابة وعرض التقارير. تصحيح الممارسات الخاطئة في إعداد وعرض التقارير .

النتائج

نتج عن الدورة تدريب المشاركين على ما يلى:

- دور التقرير في العملية الادارية.
- مفهوم وانواع التقارير.
- البناء التنظيمي للتقرير.
- كيف تكتب تقريراً.
- طرق عرض التقرير.
- دور المعلومات في كتابة التقارير.





الورشة التدريبية حول "مهارات إعداد الموازنات التخطيطية للعاملين بالجهاز الاستثماري للضمان الاجتماعي"

16-18 أكتوبر/تشرين الأول 2016

الخرطوم

قام المركز العربي للتأمينات الاجتماعية
 بتنظيم الورشة وبمشاركة 27 مشاركاً من
 العاملين في مجال التأمينات الاجتماعية
 حيث هدفت الدورة إلى: تعريف المشاركين
 بالأهداف العامة للموازنات التخطيطية. تطوير
 مقدرات المشاركين على الفكر التخطيطي
 والتنبؤ. التأكيد على أهمية وضرورة الإلتزام
 بالمبادئ الأساسية والمدخلات العلمية في
 إعداد الموازنات.



النتائج

ونتج عن أعمال الورشة التدريب على :

- التنبؤ وأهمية التخطيط.
- نشأة وتطور الموازنات التخطيطية.
- مفهوم الموازنات التخطيطية.
- المبادئ العلمية لإعداد الموازنات التخطيطية.
- مراحل إعداد وصياغة الموازنات التخطيطية.
- معوقات إعداد الموازنات التخطيطية.
- حالات عملية.



دراسة حول "أهمية الدراسات الإكتوارية لنظم التأمينات الاجتماعية"

قام المركز العربي للتأمينات الاجتماعية بإعداد دراسة حول "أهمية الدراسات الإكتوارية لنظم التأمينات الاجتماعية" واعتمدت الدراسة بهدف التعريف بالدراسة الأكتوارية وأهميتها. أهمية الدراسات الأكتوارية وفائدة نظم التأمينات الاجتماعية. العمل على خلق كوادر عربية مختبراء في الدراسات الإكتوارية.

النحو التالي:

التوصيات

تأكيد أهمية تشكيل لجنة عربية عامة للسياسات المالية تجمع بين الدراسات الإكتوارية من ناحية وخبراء في التأمين والاقتصاد لأستخلاص الأسلوب الرياضي لفحص نظم التأمينات الاجتماعية العربية تأسيساً على أن تلك النظم تؤثر وتتأثر بالأحوال والظروف الاقتصادية والاجتماعية بل والسياسية العامة على النحو التالي:

- اختيار الأسلوب الإكتواري الملائم لتنامي ظاهرة التضخم وتسارع المتغيرات والتحولات الاقتصادية وانعكاساتها على مستويات الأجور ونفقات المعيشة.
- ملائمة الأسلوب الإكتواري للتطور التكنولوجي وانعكاساته على أسواق العمل وإمتداد نظم التأمينات للعاملين لدى أنفسهم والعاملين المهاجرين وذوي الحرفة والمهن.
- إهتمام خبراء التأمينات الاجتماعية بالعلاقات الاقتصادية والتآمينية بين نظم المعاشات والمتغيرات الاقتصادية خاصة من حيث التغير في القوة الشرائية للنقد ومستويات الأجور.



الحلقة القومية
حول
"د9ر إستثمارات
التأمينات الاجتماعية
في خلق فرص
عمل جديدة ومحاربة البطالة "

23-21 نوفمبر 2016

الخرطوم



قام المركز العربي للتأمينات الاجتماعية بالتعاون مع الجهاز الاستثماري للضمان الاجتماعي بجمهورية السودان بتنظيم الحلقة بمشاركة 35 مشارك ومشاركة من سبعة دول عربية بهدف

التعرف على السياسات الاستثمارية لنظم التأمينات الاجتماعية. دور عائدات الاستثمارات في تمويل نظم التأمينات الاجتماعية. دور إستثمارات التأمينات الاجتماعية في خلق فرص عمل جديدة ومحاربة البطالة.



النحو

- تنهج وتطبيق سياسات إستثمارية لأموال مؤسسات التأمينات الاجتماعية العربية بنسب تحقق مكانية الإستفادة من العائدات أو تسهيل الأصول على المدى القصير المتوسط والبعيد مما يسهم في دفع وتحسين المزايا التأمينية.
 - تشجيع القطاع الخاص العربي للمشاركة مع مؤسسات التأمينات الاجتماعية في الاستثمار الاقتصادي والاجتماعي، بأسطهاداف خلق فرص العمل الجديدة.
 - تركيز إستثمارات التأمينات الاجتماعية على التدريب المهني والتقني لأكاساب الشباب العربي وتتملكهم مهارات العمل والكسب مما يقلل من حجم البطالة.
 - أهمية دعم الدولة وحمايتها للمشروعات الصغيرة وريادة الأعمال وحاضنات الأعمال المهنية والحرفية الحرة، لضمان توسيع المظلة التأمينية وزيادة حصيلة الإشتراكات لتعظيم الفوائض المستثمرة.
 - ضرورة الحفاظ على الوضع القانوني لمؤسسات التأمينات الاجتماعية لتأسيسها كشخصية اعتبارية مستقلة.
 - على مؤسسات إستثمارات التأمينات الاجتماعية الالتزام بسياسة إفصاح واضحة ومعلنة.
 - استفادة مجالس الإدارة بمؤسسات إستثمارات التأمينات الاجتماعية من الخبراء الاقتصاديين والاجتماعيين والاكادميين وذلك بهدف بناء هيكل حوكمة يساعد في بناء جسم حاكم قوي يستطيع مراقبة أداء أجهزة إستثمارات الضمان الاجتماعي.
 - السعي والعمل على نظام متماثل وموحد لنظم التأمينات الاجتماعية العربية وتبادل التجارب الناجحة في مجال إستثمارات التأمينات الاجتماعية.

توجيه إستثمارات مؤسسات التأمينات الاجتماعية العربية بـأسـتهداف المشاريع ذات العمالة الكثيفة في المدن الصغيرة والأرياف للحد من الهجرة إلى العواصم والمدن الكبيرة.

التوسيـع في الإسـتمارات الزراعـية بشـرقيـها النباتـي والحيـواني لـأسـتهداف تـحقيق الأمـن الغذائيـ العربي وـتشـغيل الشـباب والـخرـجـيين.

تكثيف التـوعـية والـاعـلام لـنشر ثـقـافة التـأـمـينـات الـاجـتمـاعـية والـضـمان الـاجـتمـاعـي لـرفع مـسـتـوى الـوعـي التـأـمـينـي لأـطـراف الـانتـاج والـجمـهـور فيـ الدـول الـعـربـية.

يـثـمنـونـ المـشـارـكـونـ تـجـربـةـ السـودـانـ المـمـيـزةـ فـيـ مـجـالـ إـسـتـثـمـارـاتـ التـأـمـينـاتـ الـاجـتمـاعـيةـ بـأسـتـهـدـافـ جـهاـزـ مـخـتصـ بـالـإـسـتـثـمـارـ، نـجـحـ فـيـ تـنـوـيـعـ إـسـتـثـمـارـاتـ وـتـوزـعـهـاـ عـلـىـ الـقـطـاعـاتـ، الصـنـاعـيـةـ، الزـرـاعـيـةـ، الـخـدـمـةـ وـالـعـقـارـيـةـ، إـضـافـةـ لـتـخـصـيـصـ نـسـبـةـ مـنـ عـائـدـاتـ إـسـتـثـمـارـ لـدـعـمـ الـاسـنـادـ الـاجـتمـاعـيـ لـلـمـعـاشـيـنـ مـاـ يـجـعـلـهـاـ تـجـربـةـ يـمـكـنـ أـنـ تـحـتـذـيـ فـيـ الدـولـ الـعـربـيةـ.

تفـعـيلـ الـحـوارـ الـثـلـاثـيـ بـيـنـ أـطـرافـ الـانتـاجـ فـيـ الدـولـ الـعـربـيةـ حـولـ إـسـتـثـمـارـاتـ التـأـمـينـاتـ الـاجـتمـاعـيةـ.

الـتـأـكـيدـ عـلـىـ الدـوـرـ الـكـبـيرـ الـذـيـ تـلـعـبـهـ مـنـظـمةـ الـعـمـلـ الـعـرـبـيـةـ وـالـمـرـكـزـ الـعـرـبـيـ لـلـتـأـمـينـاتـ الـاجـتمـاعـيةـ بالـخـرـطـومـ فـيـ تـنـاوـلـ الـمـوـضـوعـاتـ وـالـقـضـاياـ الـحـيـوـيـةـ فـيـ مـجـالـ التـأـمـينـاتـ الـاجـتمـاعـيةـ وـمـاـ يـنـتـصـلـ بـهـاـ مـنـ مـوـضـوعـاتـ مـنـ خـلـالـ النـدوـاتـ وـحلـقـاتـ الـنقـاشـ وـالـتيـ تـجـمـعـ الـخـبرـاءـ وـأـطـرافـ الـانتـاجـ الـثـلـاثـةـ فـيـ الدـوـلـ الـعـربـيةـ، وـنـطـالـبـ بـمـزـيدـ مـنـ هـذـهـ الـلـقـاءـاتـ سـوـاءـ كـانـ بـدـوـلـةـ الـمـقـرـ أوـ بـالـدـوـلـ الـعـربـيةـ الـآخـرىـ.

الحلقة القومية حول "دور الخدمات الاجتماعية في تحسين أوضاع المتقاعدين"

٧-٥ ديسمبر 2016

القاهرة



قام المركز العربي للتأمينات الاجتماعية بالتعاون مع اتحاد العمال المتقاعدين العرب، بتنظيم الحلقة بمشاركة عدد من العاملين والمهتمين بمجال التأمينات الاجتماعية وهدفت الحلقة إلى: التعريف بمفهوم الخدمات الاجتماعية وأهميتها ودور منظمة العمل العربية فيها. الوقوف على واقع الخدمات الاجتماعية بالدول العربية. التعرف على الاتجاهات العالمية في تقديم الخدمات الاجتماعية وكيفية تعزيزها للمتقاعدين. الوقوف على دور الدولة ومؤسسات الضمان الاجتماعي في توفير الخدمات الاجتماعية للمتقاعدين. الوقوف على التحديات التي تواجه تطوير الخدمات الاجتماعية للمتقاعدين.

ونتج عن أعمال الحلقة التأكيد على تدريب المشاركين على المجالات التالية:

- الخدمات الاجتماعية المفهوم والأهمية وواقعها في الدول العربية.
- الاتجاهات العالمية في تقديم الخدمات الاجتماعية للمتقاعدين.
- دور مؤسسات الضمان الاجتماعي العربية في توفير الخدمات الاجتماعية للمتقاعدين.
- دور منظمة العمل العربية في تطوير الخدمات الاجتماعية.
- دور اتحاد المتقاعدين العرب في تعزيز الخدمات الاجتماعية للمتقاعدين.

التصنيفات

ضرورة مراجعة وتجديد الاتفاقية العربية رقم (16) لسنة 1989 بشأن الخدمات الاجتماعية العمالية وتوقيع كافة الدول العربية عليها وأن يسترشد بها عند وضع التشريعات الوطنية الخاصة بتقديم الخدمات للعمال والمتقاعدين.

ضرورة النص في تشريعات التأمينات الاجتماعية العربية على تقديم الخدمات الاجتماعية والرعاية الاجتماعية للمتقاعدين مع إيجاد التمويل الحقيقي لتلك الخدمات.

ضرورة قيام صناديق لتمويل الخدمات الاجتماعية للعمال والمتقاعدين في الدول العربية تمويل من الخزينة العامة للدول ومن الفائض الافتوازي لصناديق التأمينات الاجتماعية وجاء من حصيلة استثمار أموال التأمينات الاجتماعية.

ضرورة أن يعمل اتحاد المتقاعدين العرب على طرح برامج ومقترنات جديدة في مجال الخدمات الاجتماعية للمتقاعدين ويتبع تنفيذها مع جهات الاختصاص عبر الاتحادات القطرية بكل دولة من أجل تحسين الأوضاع المعيشية للمتقاعدين.

نوصي بمشاركة المتقاعدين في مجالس إدارات صناديق الضمان الاجتماعي واجهةزة الاستثمار التي تقوم بإستثمار فوائض أموال الضمان الاجتماعي ليقف المتقاعدين على الأوضاع المالية ومن ثم تكون مطالبهم علمية وواقعية.

أهمية تحصيص جزء من استثمارات أموال التأمينات الاجتماعية الصغيرة بهدف تملك المتقاعدين واسرهم وسائل إنتاج بسيطة لتحويلهم من قطاع الاستهلاك إلى قطاع الإنتاج.

تكثيف الحوار الاجتماعي حول قضايا المتقاعدين وخاصة ما يلي الخدمات الاجتماعية وما هو الدور المطلوب من الدولة والمجتمع.

حيث نقابات العمال على التأكيد بضرورة إستمرار التأمين الصحي لما بعد التقاعد وأن يكون الراتب التقاعدي خاضع للزيادة حسب نسبة التضخم المالي أسوة بالعاملين في الخدمة.

نوصي بأن يواصل المركز العربي للتأمينات الاجتماعية برامجه في حلقات النقاش القطرية والقومية في مجال الخدمات الاجتماعية للمتقاعدين لضمان تنفيذ مجموعة من الخدمات الاجتماعية لصالح المتقاعدين.

1

2

3

4

5

6

7

8

9



مجال الصحة والسلامة المهنية

2016

مجال الصحة والسلامة المهنية

تطوير الخبرات العلمية للكوادر الفنية المتخصصة على المستوى العربي في مجال الصحة والسلامة المهنية وتفتيش بيئة العمل في قطاعات العمل المختلفة، ونشر ثقافة السلامة والصحة المهنية في بيئة العمل، من خلال ندوات وورش عمل وعبر إثراء المكتبة العربية بأحدث المراجع المتخصصة باللغة العربية في مجال الصحة والسلامة المهنية.

إعداد كوادر عربية كفؤة في مجال السلامة والصحة المهنية وتزويدهم بمعرفة علمية عالية الجودة تتوافق مع احتياجات الواقع ومستقبل العمل في الدول العربية من خلال برامج تأهيلية ودورات تدريبية عملية متخصصة.

تعزيز حماية الفئات الخاصة من العاملين من النساء والأطفال وذوى الإعاقة من مخاطر بيئة العمل باعتبارهم من الفئات الأكثر تأثراً بما ينسجم مع سياسات وتوجهات منظمة العمل العربية ويساهم بالمحصلة في تحقيق أهدافها في حماية القوى العاملة العربية في مختلف مواقع العمل والإنتاج.

تقديم الاستشارات وتوفير الخبرات الفنية في مجال الصحة والسلامة المهنية للجهات المعنية في الدول العربية.



الدورة التدريبية العلمية حول تقييم المخاطر الفيزيائية في بيئة العمل

القاهرة 14-18 شباط/فبراير 2016

عقدت الدورة التدريبية تلبية لاحتياجات التدريبية الفعلية لأطراff الإنتاج الثلاثة وبمشاركة "11" متدربياً من الكوادر الفنية المتخصصة في مجال الصحة والسلامة المهنية من خمس دول عربية"الإمارات. السعودية. فلسطين. قطر. موريتانيا" وهدفت الدورة التدريبية إلى تطوير المعارف المتعلقة بما يواكب التطورات العلمية والعملية في مجال الصحة والسلامة المهنية.

النتائج

ناتج عن أعمال هذه الدورة التدريبية رفع المستوى المعرفي والعملي للسادة المتدربين نظرياً وعملياً من خلال اختبار قبلي وبعدي في المجالات التالية :

- 1 المخاطر الفيزيائية والتأثيرات الصحية الناجمة عن التعرض لها.
"الاهتزاز-الإنارة، الحرارة، الضجيج، الإشعاع".
- 2 المخاطر الأرغونومية وطرق السيطرة.
- 3 تحليل المخاطر وتقدير خطورتها.
- 4 الإسعافات الأولية في مكان العمل.
- 5 تعين خطوات التخطيط لعملية التفتيش، والتعرف على مصادر الخطورة وتحديدها وإعداد التقرير الفني.
- 6 آليات الضبط والسيطرة الهندسية والإدارية وعدادات الوقاية الشخصية ذات الصلة.
- 7 التدريب على استخدام أجهزة قياس العوامل الفيزيائية في بيئة العمل من خلال زيارة ميدانية لمصنع في مدينة العاشر من رمضان.



الندوة الإقليمية حول "الصحة والسلامة المهنية في قطاع النفط والغاز".

26-28 أبريل/نيسان 2016 📍 الجزائر 📅

بتنفيذ مشترك من المعهد العربي للثقافة العماليّة وبحوث العمل في الجزائر والمعهد العربي للصحة والسلامة المهنية بدمشق وإدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي.
وبمشاركة "41" مشارك من أطراف الإنتاج الثلاثة من ثلاثة دول عربية (الجزائر / تونس / موريتانيا) وبعض الجهات المتخصصة الأخرى حيث هدف النشاط إلى تطوير المعرفة المتصلة بنظم إدارة الصحة والسلامة المهنية في قطاع النفط والغاز. التعرف على مصادر الخطورة الرئيسية في هذا القطاع وتدابير السيطرة الازمة. إضافة إلى تعزيز الوعي لدى المشاركين بأهمية ممارسات العمل الآمنة في الوقاية من حوادث العمل.

النتائج

- 1 التأكيد على ضرورة إجراء تقييم منهجي للمخاطر في قطاع النفط والغاز مخطوطة أولية قبل القيام بأي عمل بحيث يتضمن تحليل المخاطر واتخاذ ما يلزم لإجراء التصحيح اللازم وخفض الخطر قبل تنفيذ العمل.
- 2 التأكيد على أهمية الفحوص الطبية البدائية بهدف التأكد من ملائمة العمل للعامل، والدورية للتتأكد من استمرار لياقة العامل للعمل.
- 3 التأكيد على حق جميع العمال في معرفة مخاطر بيئة العمل وطرق الوقاية منها وتوفير التدريب اللازم لهم في هذا المجال.
- 4 توفير معدات وأدوات الوقاية الشخصية لجميع العاملين في قطاع النفط والغاز وتعزيز الوعي بضرورة استخدامها بشكل صحيح وتدريبهم على حفظها وصيانتها بشكل ملائم.
- 5 العمل على توحيد المصطلحات الخاصة بالسلامة والصحة المهنية على المستوى العربي.
- 6 تضمين مواضيع الصحة والسلامة المهنية في مناهج التعليم المدرسي والجامعي بهدف تعزيز الوعي بأهمية الصحة والسلامة المهنية مع السعي لاستحداث مقاعد دراسية أو دراسات عليا في اختصاصات الصحة والسلامة المهنية المختلفة.



الدورة التدريبية العملية حول إدارة السلامة والصحة المهنية والتحقيق في الإصابات في قطاع البناء

٢٠١٦-٢٠١٦ تشرين الأول/أكتوبر القاهرة

عقدت الدورة التدريبية تلبية لاحتياجات التدريب الفعلية لأطراف الإنتاج الثلاثة وبمشاركة "١٣" متدرباً من الكوادر الفنية المتخصصة في مجال الصحة والسلامة المهنية من خمس دول عربية "الإمارات - البحرين - قطر - مصر - موريتانيا" وهدفت الدورة التدريبية إلى تطوير المعارف المتعلقة بما يواكب التطورات العلمية والعملية في مجال إدارة السلامة والصحة المهنية والتحقيق في الإصابات في قطاع البناء.

النتائج

ونتج عن أعمال هذه الدورة التدريبية رفع المستوى المعرفي والعملي للسادة المتدربين نظرياً وعملياً من خلال سبر معلوماتهم باختبار قبلي وبعدي في المجالات التالية ::

1. نظم إدارة المخاطر في أعمال البناء .
2. التحقيق في الإصابات والحوادث وتصنيفها .
3. إجراءات الوقاية والضبط والسيطرة .
4. أنواع السقالات والروافع ومجالات استخدامها ومخاطر العمل عليها .
5. حوادث السقوط وأسبابها ووسائل منعها.
6. اشتراطات السلامة عند العمل على ارتفاعات .
7. مخاطر أعمال الهدم والحفر.
8. المخاطر الكهربائية.
9. معدات الوقاية الشخصية.

إضافة إلى قيام المتدربين بإجراء تفتيش عملي لتقدير مخاطر بيئة العمل في مواقع الإنشاء من خلال زيارة ميدانية لموقع إنشاء شركة المقاولون العرب في العاصمة الإدارية الجديدة.



الاجتماع الثالث للجنة الاستشارية الدولية للحصة والسلامة المهنية

9-8 نوفمبر 2016 تورين - إيطاليا

شارك المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية / منظمة العمل العربية في أعمال الاجتماع الثالث للجنة الاستشارية الدولية، وذلك في المركز التدريسي الدولي ITCILO خلال الفترة 9-8/11/2016، ممثلاً عن الدول العربية كعضو وأصيل من بين (11) عضواً يمثلون وكالات ومرافق ومعاهد ومنظمات دولية تغطي كل دول العالم بمنظور إقليمي. بالإضافة إلى ممثل عن الوكالة الدولية للصحة المهنية ICOH، وممثل عن كل من منظمة الصحة العالمية WHO والجمعية الدولية للضمان الاجتماعي ISSA، ومجموعة من خبراء منظمة العمل الدولية.

وهدف الاجتماع الثالث للجنة الاستشارية الدولية إلى :

- تحدث التثبيك الدولي للمعرفة ومعلومات السلامة والصحة المهنية: الفرص والتحديات.
- استعراض البيانات الأولية الناتجة عن الاستبيان العالمي الخاص بمنظمات ومعاهد ووكالات الصحة والسلامة المهنية.
- تحديد أولويات البحث العلمي والمواضيع ومخرجات الممارسات المشتركة.
- التعرف على الممارسات الجيدة في التثبيك الدولي لرفع مستوى الوعي العام بالسلامة والصحة المهنية.
- توثيق التحديات والفرص وإنشاء شبكات إقليمية للسلامة والصحة المهنية.
- إدراك وفهم شبكات السلامة والصحة المهنية من خلال تحليل ودراسة حالات متعددة.
- مناقشة مفتوحة حول اختيار الشبكات الإقليمية وجمع المعلومات والبيانات.
- موسوعة الصحة والسلامة المهنية الصادرة عن منظمة العمل الدولية: الوضع الراهن وفرص تطويرها في ضوء نتائج الاستبيان العالمي.
- إنشاء منتدى الكتروني وقائمة خبراء للتواصل بين المراكز والمعاهد والأفراد والحصول على المعرفة التي يحتاجونها.

الوصيات

وفي ختام أعمال الاجتماع عرض منسق الشبكة الدولية للمعرفة ومعلومات الصحة والسلامة المهنية نتائج عمل الجلسات لتضمينها في تقرير الاجتماع الثالث للجنة الاستشارية الدولية لعام 2016.

توجه بالشكر لمنظمة العمل العربية على مشاركتها واستجابتها في الرد عن الاستبيان العالمي الخاص بمنظمات ومعاهد ووكالات الصحة والسلامة المهنية.

دعوة منظمة العمل العربية لإنشاء منتدى الكتروني إقليمي للصحة والسلامة المهنية وتحديد قائمة خبراء عرب للتواصل بين المراكز والمعاهد والأفراد لتسهيل حصولهم على المعرفة التي يحتاجونها.



ورشة عمل حول "الإدارة الآمنة للمخلفات السائلة والمواد الكيماوية في منشآت الرعاية الصحية"

24-23 تشرين الثاني/نوفمبر 2016

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

عقدت الورشة بتنظيم مشترك من منظمة العمل العربية / المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية بالتعاون الفني مع منظمة الصحة العالمية/المركز الإقليمي لصحة البيئة في عمان - المملكة الأردنية الهاشمية .

وبحضور ممثلين عن وزارات العمل والبيئة والصحة في الدول العربية، و ممثل عدد من المنظمات الدولية ذات الصلة (ILO-WHO-UNEP) ، وممثل عن جامعة الدول العربية .

وهدفت الورشة إلى: تطوير المعرفة المتصلة بالمواد الكيميائية والمخلفات السائلة الخطرة في المشافي ومنشآت الرعاية الصحية وتأثيراتها الصحية والبيئية والطرق الملائمة لإدارتها . وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات في إدارة المخلفات السائلة للرعاية الصحية داخل وخارج منشآت الرعاية الصحية في الدول العربية .



تخلل أعمال الورشة العديد من المناقشات والمداخلات من قبل كل من السادة الخبراء والمشاركين والتي ساهمت في إثراء موضوع الورشة، حيث توصل المشاركون بالاستناد إليها إلى صياغة التوصيات التالية:

التوصيات

- 1 التأكيد على أهمية وجود خطة متكاملة لإدارة المخلفات الطبية السائلة في كل منشأة بحيث تكون إجراءات السلامة والصحة المهنية الهدف لحماية العاملين ضمن المنشأة جزءاً لا يتجزأ منها على أن يتم تنسيق الأنشطة الداخلية والخارجية بشكل ملائم وتحديد المسؤوليات على كل المستويات.
- 2 التأكيد على ضرورة إجراء تقييم منهجي للمخاطر الناجمة عن المخلفات السائلة في كل منشأة رعاية صحية خطوة أولية بحيث يتم تحليل المخاطر واتخاذ ما يلزم للوقاية منها.
- 3 التأكيد على أهمية الحد من تصريف المخلفات السائلة الخطرة بشكل صارم والفصل عند المصدر كمبداً رئيسي في إدارة المخلفات السائلة لأنشطة الرعاية الصحية؛ بحيث يتم إجراء المعالجات الأولية الملائمة تبعاً لنوع المخلفات السائلة بما يتواافق مع توجيهات منظمة الصحة العالمية في هذا الإطار.
- 4 التأكيد على أهمية إجراء الدراسات البحثية من قبل الجامعات ومرتكز البحث العلمي في مجال تقييم خطر المخلفات السائلة في منشآت الرعاية الصحية المختلفة مع تحديد الطرق الملائمة لمعالجتها بطرق بسيطة وتكلفة معقولة إن أمكن.
- 5 التأكيد على أهمية وضع آلية موحدة أو مرجعية للتنسيق بين كل من وزارات الصحة والعمل والبيئة وغيرها من الهيئات المعنية بهذا الخصوص، لمعالجة المشاكل المختلفة في القطاع الصحي بما فيها المتعلقة بإدارة المخلفات الطبية الصلبة والسائلة، والعمل على تأهيل كوادر وطنية في مجال الرقابة البيئية لمراقبة سير العمليات ذات الصلة بإدارة المخلفات السائلة لأنشطة الرعاية الصحية.
- 6 إخضاع القطاع الصحي العمومي للتفتيش في مجال الصحة والسلامة المهنية، وتأمين ما يلزم لإنشاء برامج ولجان وخدمات خاصة بالصحة والسلامة المهنية في المنشآت الصحية، بالتنسيق والتكامل مع البرامج الموجودة مع التأكيد على أهمية الفحوص الطبية الدورية للعامل بهدف الكشف المبكر عن أي مرض ناجم عن تعرضهم للمواد الخطرة وتحديث اللائحة الوطنية لجدول الأمراض المهنية بحيث تشمل مختلف الأمراض الناجمة عن التعرض للكيماويات والمخلفات الخطرة.

- تعزيز الوعي لدى الإدارات بأهمية اتخاذ إجراءات السلامة الملائمة لحماية العمال الذين يتداولون السوائل الخطرة ضمن منشآت الرعاية الصحية وضرورة توفير معدات الوقاية الشخصية الملائمة.
- التأكيد على حق العمال في معرفة المخاطر المختلفة التي يتعرضون لها خلال تداول ونقل المخلفات السائلة الخطرة وطرق الوقاية منها و توفير التدريب اللازم لهم في هذا المجال.
- التأكيد على أهمية التصديق على اتفاقيات العمل العربية والدولية في مجال الصحة والسلامة المهنية وحماية العاملين من المخاطر المختلفة بما فيها المواد الكيميائية.
- الترحيب بمسودة الاستراتيجية العربية للصحة والبيئة التي أعدتها جامعة الدول العربية بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مع التأكيد على أهمية اعتمادها من قبل المجلس الوزاري المشترك الأول لمجلس وزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة ومجلس وزراء الصحة العرب المزمع عقده في آذار 2017 وعمليتها لدى إقرارها على مختلف الجهات المعنية.
- التأكيد على أهمية النظام المتوازن عالمياً لتصنيف المواد الكيماوية ووسمها في مجال الحماية من خطر المواد الكيميائية وإدارتها بصورة آمنة.
- العمل على تعزيز وترسيخ ثقافة الصحة والسلامة المهنية والحماية البيئية على المستوى المجتمعي من خلال تضمينها في مناهج التعليم المدرسي والجامعي وعبر وسائل الإعلام وتشجيع دور منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة ودعمها للقيام بدورها في مجال رفع الوعي الصحي والبيئي لدى جميع أفراد المجتمع.
- الطلب من المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية، منظمة العمل العربية، ومنظمة الصحة العالمية التعاون لترجمة الدليل المحدث الصادر عن منظمة الصحة العالمية حول الإدارة الآمنة لمخلفات أنشطة الرعاية الصحية إلى اللغة العربية بما يتيح الاستفادة منه في المنطقة العربية.
- توجيه الشكر إلى منظمتي العمل العربية والصحة العالمية على عقد هذا النشاط النوعي والمطالبة بعقد المزيد من الأنشطة ذات الصلة بحماية البيئة وحفظ صحة العاملين في قطاعات العمل المختلفة بهدف تطوير المعارف والمعلومات وتبادل الخبرات بين الدول العربية في مجال السيطرة على المخاطر.

A close-up photograph of a person's hands interacting with several interlocking gears. The gears are glowing with a bright blue light against a dark, blurred background. The hands appear to be adjusting or assembling the gears.

مجال التنمية والتشغيل

2016

مجال التنمية والتشغيل

- طرح رؤى مستقبلية تساعد صانعي القرار على التخطيط التموي المناسب للنهوض بمنظومة التشغيل، وتطوير مكاتب التشغيل والتوجيه والارشاد المهني.
- نشر ثقافة ريادة الأعمال بمنطلقات فكرية جديدة لتوسيع النسيج الاقتصادي وتجديده وتحويل النظريات الاقتصادية القديمة إلى منطق التطوير والابتكار والقيمة المضافة.
- السعي إلى تعميم وتطبيق التصنيف العربي المعتمد للمهن 2008 .
- مساهمة التصنيف في بناء قواعد بيانات سوق العمل وفي بناء المعايير المهنية لغرض تطوير مناهج وبرامج التدريب المهني والتكنولوجيا.
- برامج توطين الوظائف كبرامج استراتيجية تهدف إلى الاستثمار طويلاً في العنصر البشري الوطني ومساهمتها في التنمية ومحاربة البطالة.
- إلقاء الضوء على أهمية مؤسسة التعليم والتدريب عن بعد كجزء متكامل من منظومة تنمية الموارد البشرية.
- تطوير سياسات وبرامج التدريب المهني والتكنولوجيا.



ندوة قومية حول "تطوير مكاتب التشغيل والتوجيه المهني وتعزيز دورها في تشغيل الشباب العربي"

٣-١ مارس/آذار 2016

لبنان
العنوان

نظمت إدارة التنمية البشرية والتشغيل بالتعاون مع وزارة العمل / المؤسسة الوطنية للاستخدام / بالجمهورية اللبنانية أعمال الندوة حيث شارك (30) مشاركاً يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في البلدان العربية من (الأردن - تونس - جيبوتي - العراق - فلسطين - لبنان - مصر - المغرب - موريتانيا) فضلاً عن ممثل الاتحاد الدولي للنقابات العمال العرب وعدد من الخبراء العرب المتخصصين.

حيث هدفت الندوة إلى دعم إدارات التشغيل والتدريب وتطوير مكاتب التشغيل وإيجاد وتحسين خدمات التوجيه والإرشاد المهنيين . الوصول إلى ترابط وظيفي مع مؤسسات الإنتاج ومنظمات أصحاب الأعمال والعمال بهدف تنمية فرص التشغيل . تطوير مكاتب التشغيل من خلال توفير القوى الوظيفية اللازمة لها وتدريبها ودعمها بالإمكانيات المادية وإدخال الآلية في عملها لتمكينها من أداء مهامها . الوقوف على الحلول التي تساعده صانعو السياسات لتطوير هذه المكاتب .



الوصيات

دعاة الدول العربية إلى تقديم كافة إشكال الدعم لتطوير مكاتب التشغيل العربية من خلال توفير القوى الوظيفية الازمة لها وتدريبها وتأهيلها وإدخال الآلية في عملها والقضاء على كافة المعوقات التي تحد من فاعليتها أدائها.

التأكيد على ضرورة تنظيم عمل مكاتب التشغيل في البلدان العربية من خلال نشر مكاتب التشغيل جغرافيا بما يتناسب مع توزيع القوى العاملة وتوزيع المعطلين عن العمل والربط الوظيفي مع مؤسسات الانتاج ومنظمات أصحاب الاعمال بهدف تتميم فرص التشغيل فضلاً عن التنسيق مع مؤسسات التدريب المهني الرسمية وغير رسمية لتوجيه التدريب نحو احتياجات سوق العمل.

حث الحكومات العربية على ضرورة ايجاد نظام متكامل لسوق العمل مرتبط بالمنظومة التعليمية والتدريبية لتوفير البيانات والمعلومات الدقيقة للتعرف على الاحتياجات الحالية والمستقبلية من الشهادات والمهارات والخصائص.

دعاة الدول العربية إلى إصدار التشريعات التي من شأنها تيسير إنشاء مكاتب التشغيل الخاصة وتفعيل دورها في توفير فرص العمل على أن تخضع إلى الرقابة من الوزارات المختصة

العمل على الاهتمام ببرامج التشغيل الذاتي والمبادرات الفردية وريادة الأعمال وتطوير ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة مع تذليل كافة المعوقات والعقبات التي تواجه اقامة هذه المنشآت والمحافظة عليها وزيادة قدرتها على المنافسة والتكيف مع المستجدات الاقليمية والعالمية لما لها من دور فعال في استيعاب اعداد كبيرة من الخريجين فضلاً عن انعكاستها الايجابية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

دعاة الدول العربية التي لم تعتمد التصنيف إلى اعتماد التصنيف العربي، والتي لم تعتمد الاستراتيجية العربية للتدريب التقني والمهني الصادرة عن منظمة العمل العربية 2010 إلى سرعة اعتمادها لضمان مواءمة مخرجات نظم تنمية الموارد البشرية مع المتطلبات التنموية والاحتياجات الفعلية لسوق العمل من النواحي الكمية والنوعية باعتبارها خطة عمل عربية تهدف إلى ربط التعليم بالتدريب والتشغيل، مع رفع الاداء والكفاءة والجودة وتطوير المناهج التدريبية، وتضمينها برامج لرفع القدرات المؤسسية من خلال الدعم الفني والتكنولوجي لضمان استمرارية عمل المشاريع الخاصة.

1

2

3

4

5

6

7

دعوة الدول العربية التي لم تعتمد التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 الى سرعة اعتماده ووضعه موضع التنفيذ والاسترشاد به عند إعداد تصنيفاتها الوطنية بما يؤدي إلى توحيد المسميات والمصطلحات وتوصيف المهن والحرف وبالتالي توحيد نظم التوجيه والتدريب المهني وسهولة العمل وانتقال العمالة العربية.

8

حتى الدول العربية على تطوير منظومة التشغيل من خلال إعادة النظر في التشريعات الوطنية بما يتعلق بقانون العمل وضوابط التشغيل وبما يتوافق مع الاتفاقيات العربية والدولية بغية الوصول إلى صيغة تقريرية بهذه التشريعات على مستوى الوطن العربي.

9

التأكيد على ان الارشاد والتوجيه المهني أفضل وسيلة لمساعدة الافراد في اختيار المهن المناسبة لهم والتأقلم معها خاصة في ظل التقدم الهائل في عالم الشغل والذي ادى الى زيادة وتنوع كبير في حجم المهن والاعمال.

10

دعوة الشركاء الاجتماعيين إلى تغيير النظرة التقليدية للحرف والمهن والعمل على الرفع من شأنها من خلال استخدام وسائل الاعلام المختلفة لتغيير تلك النظرة والتأكيد على مفهوم وقيمة العمل ودورها في عملية التنمية.

11

دعم جهود منظمة العمل العربية في استكمال بناء الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل والتي تم اطلاقها على هامش اعمال الدورة (41) لمؤتمر العمل العربي بهدف انشاء قاعدة بيانات لتجمیع وتحليل البيانات والمعلومات الخاصة بسوق العمل على المستويات المحلية والاقليمية والدولية لتحقيق التشغيل الامثل لليد العاملة العربية في ضوء احتياجات اسواق العمل العربية.

12

دعم جهود منظمة العمل العربية في اعداد اطار عربى موحد للمعايير المهنية بما ينسجم مع مستويات المهارة العربية والدولية ويضمن الربط الافقي والعمودي بين المؤهلات والتشجيع على مواصلة التعليم للجميع (التعليم مدى الحياة).

13

التأكيد على ان تنفيذ سياسات التشغيل الفعالة تتطلب دعم وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق التكامل في مجال التوجيه والتدريب والتشغيل.

الندوة القومية حول "توطين الوظائف وفرص الإستخدام المنظم للعمالة العربية في ضوء المتغيرات في المنطقة العربية"

20-18 أكتوبر/تشرين الأول 2016

القاهرة



تم عقد الندوة بمشاركة (37) مشارك ممثلين عن أطراف الإنتاج الثلاثة من (15) دولة عربية من المعنيين بقضايا الهجرة والتنقل بالإضافة إلى ممثلي منظمة العمل الدولية والاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب. وقد هدفت الندوة إلى التعرف على برامج وسياسات توطين الوظائف وأثرها على تنقلقوى العاملة العربية. تدعيم السياسات التنموية وفق مبادئ متفق عليها لبلورة الشراكة وتعزيز التعاون العربي وإيجاد صيغ واتفاقيات تمكن من الاستفادة المشتركة من الهجرة والتنقل في ظل سياسات وبرامج توطين الوظائف. الاتفاق على رؤية مشتركة من قبل بلدان الإرسال والإستقبال والعبور وفق روح المسئولية والالتزام بالمواثيق والاتفاقيات العربية والدولية لمواجهة الهجرة غير النظامية مواجهة واقعية والعمل على اعتماد أشكال مرنة للهجرة وحرك العمل بما يعزز الهجرة النظامية ويقدم بدائل كافية لمعالجة أسباب الهجرة غير النظامية بكافة أشكالها. تعزيز التعاون في مجال تبادل المعلومات من خلال التنسيق المؤسسي، بما يسir من عملية تنقل العمالة العربية ليدعم التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي ويفعل الحوار والتبادل الثقافي.

التوصيات

التأكيد على أن عمليات توطين الوظائف هي قرار استراتيجي يهدف إلى الاستثمار طويل الأجل في العنصر البشري الوطني من أجل مساهمته في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، ولمواجهة التحديات والتأثيرات السياسية والاجتماعية والثقافية ذات الصلة بالعمالة الأجنبية الوافدة من جهة ثانية، وللمساهمة في مكافحة البطالة من جهة ثالثة.

دعاة الدول العربية لتفعيل اتفاقيات العمل العربية، خاصة المتعلقة منها بتنقل الأيدي العاملة العربية في سياق تنفيذ قرارات القمة الاقتصادية والتنمية والاجتماعية الأولى (الكويت ٢٠٠٩)، خاصة منها تنفيذ مرامي العقد العربي للتشغيل، الذي أقرته القمة في إطار التعاون العربي في مجالات العمل والععمال والتوجه التدريجي في استخدام العمالة العربية.

التأكيد على أهمية الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف للأستخدام المنظم للعمالة بين الدول العربية، وأهمية المتابعة الدورية لها على ضوء تطورات أسواق العمل ومتطلباتها وضمان فرص العمل المتاحة للمواطنين أولاً وللعمال العرب ثانياً.

السعى إلى تعزيز الحوار والتشاور بين البلدان العربية حول إمكانيات وتداعيات التوسيع في الأستخدام المنظم للعمالة، وفق رؤية شمولية واضحة المعالم تساعده في إتخاذ إجراءات تنموية حقيقة تفتح المجال لشراكة جادة تأخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة وتبادل المنافع بشكل متوازن بين البلدان المعنية.

اطلاقاً من مبدأ التضامن والتعاون العرب، وتقديراً للأوضاع الصعبة التي تمر بها عدد من الدول العربية نتيجة التغيرات التي جرت وتجري في المنطقة، وبعض حالات التوتر وعدم الاستقرار أكد المشاركون على أهمية أعطاء الأولوية في التشغيل لمواطني هذه الدول بعد العمالة الوطنية لسد احتياجات أسواق العمل من المهن والمهارات الازمة.

دعاة رؤوس الأموال العربية ورجال الأعمال والمهاجرين العرب في الخارج للأستثمار في الدول العربية المستضيفة لأعداد كبيرة من المهاجرين والنازحين من الدول التي تشهد حالات توتر وعدم استقرار، لخلق مزيد من فرص العمل وزيادة فرص التنمية لدعم الدول المستضيفة ترسياً لمبدأ تقاسم المسؤوليات في إطار التعاون والتكامل العربي.

1

2

3

4

5

6

7

التنسيق بين الدول العربية لأتباع منهجيات موحدة فيما يخص مسوحات وإحصاءات العمل وبما يتواافق مع المعايير العربية والدولية، وذلك في سبيل توفير قاعدة بيانات للدول العربية جماعتها فيما يخص أسواق العمل فيها وذلك في جانبي العرض والطلب كأداة فاعلة للتخطيط الأقليمي وتقليل الأيدي العاملة العربية وذلك من خلال دعم وتفعيل الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل التي اطلقتها منظمة العمل العربية عام 2014.

8

دعوة الدول العربية إلى سن تشريعات متكاملة للهجرة والتنقل تيسراً من سبل الهجرة والتنقل النظامي وتكافح الهجرة غير النظامية وتجرم مرتكيها.

9

تشجيع القطاع الخاص لقيام المهام المنوطة به في مجال التنمية والتشغيل وتحفيزه للرفع من أدائه لتوسيع القاعدة الأنماطية من خلال توسيع القطاعات الإنتاجية ومزيد من الاستثمار في التكنولوجيات الحديثة لمساهمتها الكبيرة في النمو واستقطاب الكفاءات والمهارات العالية مما يزيد من فرص التشغيل بصفة عامة وتشغيل حاملي الشهادات العليا على وجه الخصوص وتحقيق أفضل استفادة من الكفاءات والخبرات العربية لصالح الوطن العربي.

10

العمل على إدماج موضوعات الهجرة للعمل في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية بأعتبارها وسيلة أساسية لبلورة إستراتيجيات ناجحة لتنمية البلدان المصدرة والمستقبلة للعمال، من خلال تحويلات المهاجرين لبلدانهم الأصلية ونقل المعارف والخبرات المكتسبة لبلدان الاستقبال أو الارسال على حد سواء.

11

حتى مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني على وضع استراتيجيات تهدف إلى موائمة مخرجاتها مع الاحتياجات الفعلية للقطاعات الاقتصادية والإنتاجية في أسواق العمل سريعة التغير من أجل مواجهة تحديات البطالة وخاصة بطاله الشباب ودبيثي التخرج، وذلك استرشاداً بالاستراتيجية العربية للتعليم والتدريب التقني والمهني التي أصدرتها المنظمة عام 2010.

12

الاستفادة من برامج توطين الوظائف التي تبنتها بعض الدول العربية ودعوة منظمة العمل العربية للأستمرار في الحوار والتشاور للتبادل وتعزيز التجارب والخبرات المتميزة في مجالات توطين الوظائف والهجرة والتنقل والاستخدام المنظم للعمال.

13

دعوة الدول العربية التي لم تعتمد التصنيف العربي للمهن 2008 الصادر عن منظمة العمل العربية إلى اعتماده والعمل به، بهدف الاعتراف المتبادل للمهن مما يؤدي إلى تيسير الاستخدام المنظم للقوى العاملة العربية.

14

دعوة الدول العربية إلى إيلاء أهمية خاصة بمراكز الأبحاث العلمية للتنمية أنماط جديدة للعمل ودراسة أبعاد ظاهرة الهجرة لأن البيانات المتاحة حالياً لا تقدم صورة شاملة ودقيقة عن الخصائص الاجتماعية والديموغرافية.

اجتماع خبراء حول "وضع رؤية عربية موحدة لبناء إطار منظومة المؤهلات والمعايير المهنية العربية"

17-16 فبراير/شباط 2016

القاهرة



شارك مجموعة من الخبراء المتخصصين من البلدان التالية "الأردن، تونس، السعودية، العراق، سلطنة عمان" في الاجتماع بهدف مناقشة عامة حول إطار المؤهلات العربية والمعايير المهنية العربية. مفهوم إطار المؤهلات، مفهوم المعيار المهني. الهدف من بناء إطار المنظومة. الجهات المعنية بمنظومة المؤهلات والمعايير المهنية.

والمناقشة حول دور المعايير المهنية في إعداد وتطوير برامج التعليم والتدريب المهني والتقني وإعداد اختبارات المستوى المهني. مرجعية المعايير المهنية العربية وعلاقتها بالتصنيف العربي للمهن 2008 دراسة مئات مستوى المهارة أو مستويات المؤهلات العربية الواجب إعداد معايير مهنية لها. مرجعية تحديد المهن ذات الأولوية وجدولتها بحسب درجة الأهمية. دراسة إمكانية الاستعانة والاستفادة بالمعايير المهنية الوطنية لعدد من الدول العربية (الأردن، السعودية، الكويت، سلطنة عمان). وضع نموذج مقترن للمعيار المهني ومضاهيته بحيث يضم تغطية الكفايات المهنية التخصصية والكفايات الأستخدامية.

الوصيات

تنفيذ قرارات القمم الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الخاصة بتنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة لاسيما المشروع الخاص بمأئمة مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل واسترشاداً بالاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني الصادر عن منظمة العمل العربية.

توحيد جهود الدول العربية في إعداد المعايير المهنية، فهناك جهود تبذل في عدداً من الدول العربية لتطوير المعايير الوطنية (ضمن مستويات المهارة المختلفة)، وحيث أن عملية الإعداد مكلفة على المستوى الوطني وتحتاج إلى خبرات متخصصة، وتفادياً لتكرار عملية الإعداد في كل بلد عربي بشكل منفرد وتوفيراً لوقت والجهد والموارد يمكن إعداد معايير مهنية عربية بشكل موحد بالاستفادة من الخبرات العربية ومن نشرها وتطبيقها في كل من الدول العربية.

العمل على تطوير مسارات مرنّة لمواصلة التعلم من خلال اعتمادها على مخرجات التعليم التي تمثل محصلة ما يكتسبه الفرد من معارف ومهارات وكفاءات عبر بीئات التعليم والتدريب المختلفة وهي التعلم النظامي وغير النظامي والحياتي (غير الرسمي)، وهي بذلك ستكون إحدى أدوات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتأسيس مجتمع التعلم مدى الحياة لتيسير فرص انتقال الأفراد بين الدول العربية لأغراض العمل ومواصلة التعلم لتلبية متطلبات أسواق العمل العربية.

المساهمة في تعزيز التنمية الشاملة وبناء اقتصاد المعرفة لتحقيق التنافسية الدولية لاستخدامها كأداة مرجعية لمحاذاة وموازنة منظومات المؤهلات الوطنية بالعربية، لزيادة فرص توظيف العمالة الوطنية في الدول العربية وبما يلبي احتياجات دولنا منقوى العاملة العربية الكفؤة والماهرة والمتعلمة من خلال مساعدة المؤسسات وأصحاب العمل على ترجمة محتوى المؤهل بشكل سليم وموحد بين الدول العربية.

التشجيع لدراسة مدى إمكانية وضع آلية لبناء اختبارات الكفاءة المهنية العربية (النظرية والعلمية) اشتراكاً من المعايير المهنية التي ستتصمم بما يتواكب مع احتياجات أسواق العمل العربية، وكذلك بناء بنك أسئلة موحد متربط تكنولوجياً بين الدول العربية مع توحيد أماكن الاختبارات الخارجية والداخلية.

توفير المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها لخدمات الإرشاد والتوجيه المهني في الدول العربية وإيجاد نسق واضح للمسارات المهنية ومستقبلها.

المساهمة في جذب الاستثمارات عبر توفير قاعدة واسعة منقوى العاملة المؤهلة لرفع القدرة التنافسية لضمان جودة المنتج العربي في مقابل منتجات الأسواق الأخرى.

استخدام هذه المعايير كمرجع أساسى في إصدار شهادات المستوى التي يتم على ضوئها إصدار تراخيص مزاولة العمل المهني وبذلك نضمن رفد أسواق العمل بقوى عاملة مؤهلة كفؤة وبالتالي توفر الحماية لكل من أصحاب العمل والعاملين والمجتمع ككل.

1

2

3

4

5

6

7

8



الندوة القومية حول "دور التعليم والتدريب عن
بعد في تشغيل الشباب في البلدان العربية"
واطلاق التقرير العربي الخامس حول
التشغيل والبطالة في الدول العربية تحت
عنوان دعم القدرة التنافسية لتعزيز القابلية
للتشغل" نحو معالجة اقتصادية مستدامة"

المنامة - مملكة البحرين 2016 12-11-29

عقدت منظمة العمل العربية بالتنسيق والتعاون المشترك مع الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين الندوة القومية "حول" دور التعليم والتدريب عن بعد في تشغيل الشباب في البلدان العربية".

كذلك، اطلاق التقرير العربي الخامس حول التشغيل والبطالة في الدول العربية تحت عنوان دعم القدرة التنافسية لتعزيز القابلية للتشغيل "نحو معالجة اقتصادية مستدامة"، وبمشاركة (47) مشاركاً يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في البلدان العربية التالية (الأردن - البحرين - تونس - الجزائر - السودان - السعودية - العراق - سلطنة عمان - فلسطين - الكويت - لبنان - مصر - المغرب) فضلاً عن ممثلي كل من الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب والأمانة العامة مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالمملكة العربية السعودية والمكتب التنفيذي لوزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعدد من الخبراء العرب المتخصصين في مجال عمل الندوة وكذلك ممثلي منظمة العمل العربية.

ومن أبرز الأهداف التي سعى إليها هذه الندوة:

- التعرف على واقع وأوضاع التشغيل وبوجه خاص تشغيل الشباب في البلدان العربية.
- التعرف على التحديات التي تواجه منظومة التعليم والتدريب التقني في البلدان العربية وإيجاد الحلول المناسبة لتحديها.
- التعرف على الأبعاد المختلفة لمجالات التدريب والتعليم التقني والمهني في ضوء التطورات العلمية والتكنولوجية.
- التأكيد على أهمية وضرورة التوسيع في استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجالات التعليم والتدريب عن بعد.
- التباحث حول تضييق الفجوة بين مخرجات التعليم والتدريب التقني والمهني واحتياجات أسواق العمل العربية.
- تحقيق أفضل استفادة من التطورات العلمية والتكنولوجية لدعم الوظائف وفتح مجالات مبتكرة للتشغيل وبوجه خاص بالنسبة لفئة الشباب العربي.

التصويبات

دعوة الدول العربية الى دعم وتطوير هيكلة إقتصادية شاملة مقرنة بهيكلة اجتماعية وسياسية وثقافية لمواكبة تبعات الثورة الصناعية الرابعة " او ما يعرف بالثورة الرقمية حتى تتوافق مع متطلبات البيئة الالكترونية الحديثة ومنظومة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع ادماج نمط العمل عن بعد ضمن سياساتها المختططة .

دعوة الدول العربية الى اعتماد نظام التعليم عن بعد والتعليم الالكتروني جزءاً من منظومة التعليم في الدول العربية، بشكل عام، وقطاع التعليم والتدريب المهني والتكني، على وجه الخصوص. مع إعادة النظر في سياسات وبرامج التعليم والتدريب المهني والتكني وإجراء مراجعة شاملة في المناهج والبرامج والمحتويات.

حتى الدول العربية على ضرورة ايجاد نظام معلومات دقيق وحديث لسوق العمل يشمل وضع نشرات دورية وأدلة مهنية حول احتياجات سوق العمل من التخصصات والمهارات والكفايات الذي من شأنه توفير البيانات ذات الصلة بشأن تطورات قطاعات الانتاج وفرص العمالة والاحتياجات والمهارات لجميع الشركاء الاجتماعيين.

دعوة الدول العربية الى توفير وحدات تواصل واعلام بحيث تعمل هذه الوحدات على بناء وتطوير الواقع الالكتروني ذات الصلة ومتابعة تحديث هذه الواقع بشكل مستمر.

دعوة الدول العربية الى تسهيل التجسير بين مستويات التعليم والتدريب التقني والمهني والتعليم العالي ضمن مسارات عمودية لمواجهة الصورة السلبية النمطية السائدة في معظم البلدان العربية عن خريجي منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني وفتح آفاق للتعلم مدى الحياة.

دعوة الدول العربية الى مراجعة السياسات المرتبطة بالارشاد المهني والوظيفي وتأسيس نظام ارشاد وتوجيه مهني ناجح وفعال يكون منسجماً مع متطلبات التشبيك الازمة مع خدمات التوظيف العامة ومكاتب التشغيل وقائماً على الشراكة المنتجة من خلال دمج مفاهيم ومبادئ الارشاد والتوجيه المهني في المناهج الدراسية والتدريبية مما يساعد على تسهيل الانتقال من الحياة المدرسية الى الحياة المهنية.

التأكيد على أهمية التوسيع في بناء اقتصاد المعرفة من خلال الاهتمام بكافة البحوث التطبيقية وزيادة الانفاق المخصص لنشاطات البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا وتوطينها والتركيز على تحقيق التكامل بين مؤسسات التعليم والتدريب ومؤسسات سوق العمل ..

التأكيد على تعزيز وتدعم الحوار المجتمعي كآلية فعالة في تحقيق المرونة لاحكام تنظيم علاقات العمل واعتماده كوسيلة للتوفيق بين اطراف العملية الانتاجية وجميع الجهات الفاعلة ذات العلاقة بقضايا التنمية والتشغيل .

1

2

3

4

5

6

7

8

- حتى الدول العربية على مأسسة التعليم والتدريب عن بعد كجزء متكامل من منظومة لتنمية الموارد البشرية بشكل عام .
ضرورة التنسيق بين الدول العربية للحصول على توافق عربي يحقق مزيد من الاندماج والتكامل الاقتصادي ورسم سياسات اقتصادية منتجة تعمل على معالجة ازمة البطالة المتنامية مع دخول اعداد كبيرة من الشباب الى سوق العمل .
- التأكيد على تيسير ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ونشر ثقافة الابتكار والمبادرة من خلال التدريب الملائم وانشاء حاضنات للتعويض عن النقص الدائم في ثقافة روح المبادرة وتكثيف عمليات التوجيه المؤسس للداخلين الجدد لسوق العمل .
- دعوة الدول العربية التي لم تعتمد الاستراتيجية العربية للتعليم والتدريب التقني والمهني الصادرة عن منظمة العمل العربية 2010 الى سرعة اعتمادها لضمان موائمة مخرجات نظم الموارد البشرية مع المتطلبات التنموية والاحتياجات الفعلية لاسوق العمل من النواحي الكمية والنوعية باعتبارها خطوة عمل عربية تهدف الى ربط التعليم بالتدريب والتشغيل، مع رفع الاداء والكفاءة والجودة، وتضمينها برامج لرفع القدرات المؤسسية من خلال الدعم الفني والتقني لضمان استمرارية عمل المشاريع الخاصة .
- دعم جهود منظمة العمل العربية في استكمال بناء الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل والتي تم اطلاقها على هامش اعمال الدورة (41) لمؤتمر العمل العربي بهدف انشاء قاعدة بيانات للتجميع وتحليل البيانات والمعلومات الخاصة بسوق العمل على المستويات المحلية والاقليمية والدولية لتحقيق التشغيل الامثل لليد العاملة العربية في ضوء احتياجات اسواق العمل العربية مع تفعيل دورها في مجالات التدريب عن بعد .
- دعوة الدول العربية لتعزيز جهود منظمة العمل العربية لتنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة المعتمد من القمة الاقتصادية والاجتماعية والتنمية الأولى (الكونغو 2009) وخاصة مشروع تشغيل الشباب العربي والمشروع الخاص بالموائمة بين مخرجات التعليم والتدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل فضلا عن المشروع الخاص بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية .
- دعوة الدول العربية التي لم تعتمد التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 الى إعتماده بشكل رسمي بغرض الاستفادة منه في احصاءات سوق العمل ووضع المعايير المهنية .
- دعوة منظمة العمل العربية الى دراسة امكانية تبني مبادرة اقامته سباقات دورية للمهارات للدول العربية كل سنتين لما لهذا النشاط من اثر ايجابي في تفعيل التنافس في مجال المهن وانعكاساته الايجابية على تحسين جودة مخرجات التعليم والتدريب التقني والمهني .
- دعوة منظمة العمل العربية الى السعي لتشكيل وفد عربي لحضور سباق المهن الدولى والذي من المقرر إقامته فى دولة الامارات العربية الشقيقة عام 2017 بغرض الاستفادة من هذه التجربة وارسال اسس سباق المهن العربية .



مجال إدارات العمل والتشغيل

2016

مجال إدارات العمل والتشغيل

- تطوير قدرات الكوادر وإدارات العمل ومؤسسات أصحاب العمل والعمال في مجال تطوير تشريعات العمل وتعزيز مراقبة تطبيقها ومعالجة المسائل المتعلقة بمعايير العمل العربية والدولية.
- تعزيز دور إدارات العمل ومؤسسات أصحاب العمل والعمال في تكريس الحقوق الأساسية في العمل وتنمية فرص العمل اللائق.
- تشجيع إدارات العمل ومؤسسات أصحاب العمل والعمال على اعتماد الحوار الاجتماعي بمختلف مستوياته (المنشأة، القطاع، الوطني) وبمختلف صيغه (الاستشارة، التشاور، المفاوضة الجماعية، المشاركة في الهيئات والمجالس الاستشارية ومجالس إدارة المنشآت ... الخ) كمنهج أساسي في تنظيم العلاقات المهنية والعمل على توسيع مجالاته (شروط وظروف العمل بما في ذلك الأجور، تنظيم علاقات العمل، الضمان الاجتماعي، تحسين الانتاجية، التشغيل والتقوين المهني، السياسة الاقتصادية والاجتماعية ... الخ).
- تعزيز دور إدارة العمل ومؤسسات أصحاب العمل والعمال في وضع ووضع وتقييم ومراجعة سياسات وبرامج التشغيل والتعريف بالمساكن الجديدة للتشغيل كالاقتصاد الاجتماعي والتضامني والاقتصاد الأخضر للحد من ظاهرة البطالة، وكذلك التعريف بسبل تيسير الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم.
- تعزيز اعتماد إدارات العمل لمبادئ وقواعد الحكومة الرشيدة.



الندوة الوطنية حول "ادارة العمل والقضاء الشغلي"

31-30 / 3 / 2016

نظم المركز العربي لإدارة العمل والتسيير بتونس هذه الندوة لفائدة وزارة الوظيفة العمومية والعمل وعصبة الإدراة المعنية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومنظمات أصحاب العمل: الاتحاد العام لأرباب العمل الموريتانيين ومنظمات نقابية عماليّة: اتحاد العمال الموريتانيين، اتحاد العمال الجمھوري، الکنفدرالية الموريتانية للعمال، التنسيقية النقابية لعمال موريتانيا، الکنفدرالية الوطنية للشغيلة الموريتانية والکنفدرالية العامة لعمال موريتانيا وبعض الجهات الأخرى المعنية، وذلك إلى جانب الخبراء المحليين وخبراء من تونس ومدير المركز.

وتتمثل أهداف الندوة بالخصوص في تشخيص واقع القضاء الشغلي بموريتانيا من حيث التنظيم والاختصاص والإشكاليات، استعراض أهم الحالات التي تستوجب تحقيق التلاقي من حيث التأويل بما يساهم في تجاوز الصعوبات التي تحول دون تطبيق الأحكام القانونية والتعاقدية في مجال الشغل، تشخيص النواقص التي تخلق صعوبات في تطبيق النصوص القانونية وال التعاقدية في مادة الشغل والبحث في سبل تجاوزها، التعريف بدور فقه القضاء في تطوير التشريع الاجتماعي.

النَّوْصِيَات

- ١ نشر المعرفة بفقه القضاء الشغلي على أوسع نطاق ولدى الجهات المعنية وبالأشخاص الجهاز القضائي والإدارات المكلفة بتشريع الشغل وجهاز تفتيش العمل والجامعات والشركاء الاجتماعيين وذلك باعتباره مصدرا هاما لتشريع الشغل.
- ٢ مزيد توضيح النصوص المتعلقة بمجانية إجراءات التقاضي.
- ٣ تعزيز التنسيق والتشاور بين المحاكم والنيابات وإدارة العمل من أجل الرفع من الأداء وضمان تطبيق وتشريع الشغل على أحسن وجه.
- ٤ اتباع مسطرة موضوعية في اختيار أعضاء محاكم الشغل و مجالس التحكيم، واعتماد ثلاثة التمثيل على مستوى جميع مراحل التفاوض.
- ٥ استصدار مرسوم يهدف إلى إعادة تحديد الاختصاص الترابي حسب الحاجة وحجم القضايا، ومراعاة مبدأ تقريب القضاء من المتخاصمين.
- ٦ دعم التعاون بين إدارة العمل المكلفة بإعداد تشريعات العمل وجهاز تفتيش العمل من جهة ومحاكم الشغل ومراكز البحوث والدراسات في مجال فقه القضاء من جهة أخرى بما يساهم في إثراء وتطوير البحوث والدراسات في هذا المجال.
- ٧ العمل على مواءمة القوانين ذات الصلة مع مدونة الشغل.
- ٨ استصدار النصوص التطبيقية لمدونة الشغل وتعديلهن النصوص الصادرة على الجهات المعنية.



الندوة الوطنية حول "الاقتصاد الأخضر ودوره في خلق فرص العمل اللائق وتحقيق التنمية المستدامة"

٢١-١٩ / ٤ / ٢٠١٦ | القاهرة

نظم المركز العربي لإدارة العمل والتثقيف بتونس هذه الندوة لفائدة وزارة القوى العاملة بجمهورية مصر العربية. وقد شارك في أشغالها 35 مشاركاً يمثلون الوزارة المعنية ومنظمات أصحاب العمل: اتحاد الصناعات المصرية ومنظمات العمال: الاتحاد العام لنقابات عمال مصر.

وتتمثل أهداف هذه الندوة بالخصوص في التعريف بالاقتصاد الأخضر والوظائف الخضراء، تشخيص واقع الاقتصاد الأخضر في مصر ودراسة سبل تطبيقه، الاطلاع على التحديات البيئية وتكلفتها الاقتصادية والاجتماعية، إبراز الآثار الإيجابية التي تخلفها السياسات الخضراء على العمالة، استعراض الإطار السياسي والقانوني للتنمية المستدامة والوظائف اللائقة والخضراء.

الوصيات

- 1 نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر والوعي بالدور الهام الذي يلعبه في المحافظة على البيئة وخلق فرص العمل اللائق وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة، وذلك عبر وسائل الإعلام والاتصال المختلفة بما ييسر الانخراط في هذا النمط الجديد من الاقتصاد.
- 2 إدراج الاقتصاد الأخضر كمادة للتدرис في منظومة التربية والتكوين بما ينمي الوعي بأهمية هذا النمط الاقتصادي في التوفيق بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة.
- 3 إدراج الاقتصاد الأخضر في السياسات والخطط التنموية الوطنية باعتبار دوره في النهوض بالتشغيل بصفة خاصة ومساهمته في المحافظة على البيئة وبالتالي ضمان استدامة التنمية بالنسبة للأجيال القادمة.
- 4 تكثيف الاهتمام بالتدريب والمواكبة بما يوفر الكوادر المدربة ويساهم وبالتالي نجاح واستدامة المشاريع ذات الصلة بالاقتصاد الأخضر.
- 5 تيسير حصول مؤسسات الاقتصاد الأخضر على التمويل المناسب بشروط تتماشى وطبيعة ودور هذه المؤسسة، وتقديم المزيد من التسهيلات والاعفاءات لهذه المؤسسات باعتبار دورها في خلق فرص العمل اللائق.
- 6 العمل على تحديد وتطوير المنظومة التشريعية والإدارية والإجرائية في اتجاه تحفيز وتشجيع التحول إلى الاقتصاد الأخضر بما من شأنه تجنب التدهور البيئي، ويساهم في خلق فرص العمل اللائق والإدماج الاجتماعي والحد من الفقر.
- 7 دعوة منظمة العمل العربية لإتاحة فرص تبادل الخبرات والتجارب الناجحة في مجال الاقتصاد الأخضر من خلال تكثيف الندوات والورشات والملتقيات وتفعيل التوصيات الصادرة عنها، والعمل على إدراج موضوع الاقتصاد الأخضر بجدول أعمال إحدى دورات مؤتمر العمل العربي.
- 8 دعوة منظمة العمل العربية إلى القيام بالبحوث والدراسات وتكثيف الندوات والورشات الخاصة بالاقتصاد الأخضر الهدافـة إلى التحول إلى الاقتصاد الأخضر.



ورشة عمل اقليمية حول "تطوير قدرات الكوادر المعنية بمعايير العمل الدولية والعربية في وزارات العمل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية".

مسقط 2016 / 5 / 4-2

نظم المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس هذه الورشة بالتعاون مع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك لفائدة وزارات العمل ووزارات الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الإمارات، البحرين، عُمان، السعودية، قطر). وقد شارك في أشغال هذه الورشة 36 مشاركاً من الوزارات المعنية، وذلك بالإضافة إلى خبرين من دول الخليج (البحرين والكويت) وخبر من تونس وخبر من منظمة العمل العربية ومدير المركز.

وتمثل أهداف الورشة بالخصوص في تطوير قدرات الكوادر المعنية بمعايير العمل الدولية والعربية في وزارات العمل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التعريف بمعايير العمل الدولية والعربية من حيث أهدافها وخصائصها، التعريف بالالتزامات المترتبة على الدول الأعضاء في مجال معايير العمل الدولية والعربية والصعوبات التي تواجهها في هذا المجال.

أهم النتائج

- 1 إبراز دور معايير العمل الدولية والعربية في حماية الحقوق الأساسية في العمل.
- 2 التعرف على آليات الرقابة في التزام الدول بتطبيق معايير العمل الدولية والعربية والتعرف على الملاحظات المبدأة بشأن دول مجلس التعاون.
- 3 التعرف على دور أجهزة تفتيش العمل والقضاء في إنفاذ معايير العمل الدولية والعربية.
- 4 الوقوف على واقع الهيئات المكلفة بمتابعة وتنفيذ معايير العمل الدولية والعربية في دول الخليج العربية وسبل تطويرها.
- 5 التدريب العملي على آليات عرض الاتفاقيات والتوصيات على السلطات المختصة وكيفية إعداد التقارير حول الاتفاقيات المصادق عليها وغير المصادق عليها، وأليات إعداد الردود على ملاحظات لجنة الخبراء القانونيين.



LAIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
RABE POUR L'ADMINISTRATION DU TRAVAIL ET DE L'EMPLOI, ORGANISE
En collaboration avec
MINISTERE DU TRAVAIL DE L'EMPLOI ET DE LA SECURITE SOCIALE
Conference nationale sur :
des statistiques du travail dans la promotion du travail de
la SUPERVISION



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
ينظم المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل
بالتعاون مع
الجامعة الجزائرية للعلوم الاجتماعية

الندوة الوطنية حول "دور إحصاءات العمل في النهوض بالملاحة"

الجزائر 2016 / 12 / 7-5

نظم المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس هذه الندوة لفائدة وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. وقد شارك في أعمالها 44 مشاركا من وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي (المديرية العامة للتشغيل، المفتشية العامة للعمل) والهيئات العامة تحت الوصاية (الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء ، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء ، المعهد الوطني للوقاية من الأخطار المهنية) والوكالة الوطنية للتشغيل وممثلي القطاعات الوزارية الأخرى المعنية والديوان الوطني للإحصاء وممثلي الكونفدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية وممثلي الاتحاد العام للعمال الجزائريين بالإضافة إلى الخبراء المحليين وخبراء منظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية ومدير المركز.

ويتمثل الهدف الرئيسي للندوة في تطوير نظام إحصاءات العمل بالجزائر وتعزيز قدرات الأطراف المتدخلة في هذا المجال. وتمثل الأهداف الفرعية للندوة على أساس ما يلي :

- تحسين تلبية الطلب الوطني على إحصاءات القوى العاملة لرصد سوق العمل بما في ذلك استيعاب العمالة من خلال توفير معلومات تساعد في وضع سياسات تنهض بيد العاملة وسياسياً الدخل وغيرها من السياسات الاجتماعية ذات الصلة.
- وضع مؤشرات وطنية للعمل اللائق تساعد على التحليل وذلك اعتماداً على الأدوات الصادرة عن منظمة العمل الدولية وخاصة دليل مكتب العمل الدولي المعروف بـ "مؤشرات العمل اللائق: مفاهيم وتعريف"
- مواكبة أحدث المفاهيم والأساليب الإحصائية الازمة لتحسين أدوات جمع البيانات وبناء المؤشرات الإحصائية ومعالجة إحصاءات العمل اللائق في الجزائر.
- تدريب ورفع كفاءة الكوادر وأعوان إدارات العمل الجزائرية في مجال إحصاءات العمل
- تحضير العاملين بالوزارات ذات الصلة بمنطقة علاقات العمل، لكيفية اتخاذ القرارات لتطوير أو تعديل السياسات والبرامج في هذا المجال.

ال recommandations

- 1 وضع خطة عمل لمزيد من تطوير إحصاءات العمل باعتبار أهميتها البالغة في إعداد وتقدير مخططات وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة وفي دعم سياسات النهوض بالعلاقات التشغيلية بصفة خاصة. ويتم إعداد هذه الخطة وتفيذها بمشاركة كافة الأطراف المعنية.
- 2 تفعيل وتطوير الإدارات والمؤسسات المعنية بإحصاءات العمل في كافة المجالات وبالأشخاص: التشغيل والتكون المهني، تفقد الشغل وال العلاقات المهنية، الأجور والإنتاجية، الصحة والسلامة المهنية، الضمان الاجتماعي.
- 3 تعزيز دور المنظمات المهنية لأصحاب العمل والعمال في أنظمة المعلومات حول العمل بمختلف مجالاته وتطوير التعاون ما بين أطراف الإنتاج الثلاثة في جميع مراحل المنظومة الإحصائية لضمان جدواها واستفادتها كافة الأطراف منها.
- 4 تعزيز التنسيق والتعاون بين جميع الهيئات المنتجة لإحصاءات العمل بما من شأنه تفادي الازدواجية والتضارب في المعلومات وتطابق كافة الجهود لتطوير المنظومة الإحصائية في هذا المجال.
- 5 دعم الإدارات والمؤسسات المعنية بإحصاءات العمل بالموارد البشرية المتخصصة في الإحصاء وإلقاء عناية خاصة بالتكوين المستمر للكفاءات الموجودة والمكلفة بجمع وتحليل ونشر إحصاءات العمل.
- 6 مواصلة تعزيز دور مفتشيات العمل في مجال جمع المعلومات الإحصائية الخاصة بمختلف مجالات العمل باعتبارها من المصادر الهامة لإحصاءات العمل.
- 7 تبسيط النماذج والاستبيانات الإحصائية شكلاً ومضموناً والتخفيف في عددها بهمّتها وترجمتها قدر الإمكان بما من شأنه تيسير جمع واستعمال المعلومات المطلوبة.
- 8 تطبيق المعايير والمعايير الجيدة المعتمدة على المستوى الدولي في المجال الإحصائي قصد ضمان جودة إحصاءات العمل في مختلف أطوار إنتاجها وتحليلها ونشرها، بما يعزّز الجدوى من استعمال هذه الإحصاءات في وضع وإنجاز السياسات والبرامج التنموية.
- 9 تحديث أنظمة المعلومات وقواعد البيانات بصفة منتظمة لمواكبة المتغيرات والتطورات الحالية وذلك بالتحيين الآلي والمستمر للمعلومات حسب رزنامة متتفق عليها بين الأطراف المعنية.
- 10 نشر وتوزيع إحصاءات العمل على أوسع نطاق وبمختلف الوسائل (الإصدارات الدورية، البحوث والدراسات، المواقع على الإنترنات، الصحافة الخ). بما يسمح بزيادة الاستفادة منها ومزيد التعريف بإنجازات تونس الرائدة في كافة المجالات، على مختلف المستويات الوطني والإقليمي والدولي.
- 11 مواصلة الاستفادة من التطورات الحديثة الحالية في مجال أنظمة المعلومات وتقنيات الإحصاء والاتصال في جمع وتحليل ونشر إحصاءات العمل.

12

تعزيز التنسيق والتعاون بين مختلف الهيئات العمومية المعنية بإحصاءات التشغيل وبصفة خاصة المعهد الوطني للإحصاء والوكالة الوطنية للتشغيل والصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية والصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعامل الأجراء والمعهد الوطني للوقاية من الأخطار المهنية بما من شأنه أن يمكن من مزيد تعبئة المصادر والسجلات الإدارية المتواجدة وتحقيق الاستفادة المشتركة من البيانات المتوفرة والمواكبة المستمرة والدقيقة لتطورات واحتياجات سوق التشغيل وكذلك للتطورات في مجال علاقات العمل.

13

وضع وتنفيذ برنامج لتطوير إحصاءات الأجور بالتعاون بين مختلف الأطراف المعنية وبالأشخاص ووزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي والمعهد الوطني للإحصاء بما من شأنه التعرف بكل دقة على التطورات الحالية في مستوى الأجور وتأثيراتها على كلفة الإنتاج للمؤسسات الاقتصادية والقدرة الشرائية للأجراء وعلى تحقيق أهداف العيش الكريم للمواطن الجزائري.

14

تزويد الأطراف المشاركة في المفاوضات الاجتماعية بالبيانات الإحصائية الدقيقة والحديثة حول وضعية القطاعات المعنية بالتفاوض ، وتكوين المفاوضين في مجال تحليل واستعمال هذه البيانات بما يساعدهم على الوصول إلى نتائج تتماشى وواقع تلك القطاعات وإمكانياتها الحقيقية.

15

مواصلة الجهود الرامية لاعتماد مقاربة النوع الاجتماعي في جمع وتحليل إحصاءات العمل على أوسع نطاق بما يكفل تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص في العمل بين الجنسين وتعزيز مشاركة المرأة في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

16

العمل على جمع أكثر ما يمكن من الإحصاءات والبيانات عن القطاع غير المنظم لمزيد التعرف على واقع هذا القطاع ومدى مسانته في الدورة الاقتصادية ولتحسين أوضاع العاملين فيه ومساعدة المنشآت المنتسبة إليه على الانتقال إلى القطاع المنظم.

17

تعزيز التنسيق والتعاون بين الهيئات الحكومية والمنظمات المهنية لأصحاب العمل والعمال ومصادر المعلومات المختصة عند إعداد التقارير حول تطبيق الاتفاقيات الدولية والإقليمية المنخرطة فيها الجزائر بما يكفل دقة وصحة البيانات المدرجة بهذه التقارير ويز الإنجازات التي تحقق بصورة واضحة وشاملة.

18

بحث إمكانية المصادقة على اتفاقية العمل الدولية رقم 160 لسنة 1985 بشأن إحصاءات العمل.

19

الدعوة لتوحيد المفاهيم والمصطلحات الخاصة بإحصاءات العمل على المستوىين الوطني والعربي وتعزيز التعاون والتكامل بين الدول العربية في مجالات العمل والتشغيل والتدريب المهني.

20

دعوة منظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية والمركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس إلى تأثيف نشاطاتها وبرامج التعاون الفني لتطوير إحصاءات العمل وأنظمة المعلومات حول العمل والتشغيل والتكون المهني في الدول العربية.

21

توجيه الشكر والتقدير إلى المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس على تنظيم هذه الندوة باللغة الأهمية والفائدة وعلى الأنشطة القيمة التي ينجزها لفائدة أطراف الإنتاج الثلاثة في تونس وفي البلدان العربية عموما بما يساهم في دعم قدرات إدارات العمل والشركاء الاجتماعيين في مواجهة التحديات وتحقيق الأهداف المن塑造ة.



الندوة الوطنية حول "المشروعات الصغيرة : آلية ناجحة لتشغيل الشباب "

القاهرة 2016 / 12 / 15-13

نظم المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس هذه الندوة لفائدة وزارة القوى العاملة بجمهورية مصر العربية، وقد شارك في أعمالها 39 مشاركاً من وزارة القوى العاملة (الإدارات المعنية في الوزارة ومديريات التشغيل بالمحافظات) وممثلي اتحاد الصناعات المصرية وممثلي الاتحاد العام لنقابات عمال مصر وممثلي المجتمع المدني بالإضافة إلى الخبراء المحليين وخبراء من تونس وخبراء منظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية ومدير المركز.

وتحتفل أهداف هذه الندوة بالخصوص في تشخيص واقع المشروعات الصغيرة وآفاقها ، البحث عن السبل الكفيلة بدعم مساهمة المشروعات الصغيرة في زيادة فرص العمل اللائق للشباب وخاصة للفئات المهمشة والبسيطة مع التركيز على دور المرأة والفتاة الريفية الفقيرة ، رسم السياسات الهدافـة إلى إنشـاء المشروعات الصغيرة ومتـاهـيـة الصـغـرـ ، تعـريـفـ الشـبابـ بكـيفـيـةـ بدـءـ مشـروعـهـمـ بشـكـلـ صـحـيـحـ ، إـلـقاءـ الضـوءـ عـلـىـ المشـروعـاتـ الصـغـيرـةـ وـمـتـاهـيـةـ الصـغـرـ ، تـهـدـفـ إـلـىـ دـعـمـ الـاـقـتصـادـ الـوطـنـيـ مـثـلـ المشـروعـاتـ الزـرـاعـيـةـ وـالـغـذـائـيـةـ ، الـاطـلـاعـ عـلـىـ التـجـارـبـ النـاجـحةـ وـدـرـاسـةـ الـحـالـةـ لـإـنـشـاءـ المشـروعـاتـ الصـغـيرـةـ وـسـبـلـ التـموـيلـ ، الـاطـلـاعـ عـلـىـ دـورـ كـلـ مـنـ مـنـظـمةـ الـعـمـلـ العـرـبـيـةـ وـمـنـظـمةـ الـعـمـلـ الدـولـيـةـ فـيـ مـجـالـ النـهـوضـ بـالـمـشـروعـاتـ الصـغـيرـةـ .

الوصيات

- 1 التأكيد على الدور المحوري الذي تلعبه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات معظم البلدان المتقدمة والنامية على السواء ، واعتبارها أداة فعالة للحد من البطالة عن طريق تشغيل الشباب وحديثي التخرج ذكورا وإناثا والمساعدة على زيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي .
- 2 حث وسائل الإعلام على اعداد البرامج التثقيفية والتأنصارية والاستشارية في المجالات التالية :
 - ◆ إعلاء قيمة العمل اليدوي والأنشطة الحرفية ، والبحث على الاستثمار في المشروعات الصغيرة بدلاً من التمسك بالعمل في القطاع الحكومي .
 - ◆ اعداد دراسات الجدوى للمشروعات والتسويق والتصدير ، والاهتمام بتوضيح مواصفات الجودة لكل منتج .
 - ◆ إبراز صور لأنماط المشروعات الناجحة ، ونشرها في وسائل الإعلام .
- 3 العمل على تشجيع ثقافة الريادة والمبادرة من خلال تضمين مناهج التعليم العالي مناهج تزود الخريجين بالقدرات التي تمكّنهم من المشاركة الفاعلة في مجتمعاتهم وإيجاد فرص العمل المنتج .
- 4 ضرورة تطوير تشريعات العمل الخاصة بالمشروعات الصغيرة لتمكينها من إزالة الصعوبات التي تواجهها وتتوفر لها الحماية اللازمة من خلال إجراءات نظامية وقانونية ، وكذلك تبسيط الإجراءات الإدارية الخاصة بالحصول على الترخيص .

5 تأميناً لأكثراً نسبة نجاح للمشروعات الصغيرة واعتباراً لأهمية السنوات الأولى في نشاط المشروعات من حيث قدرتها على مواجهة متطلبات السوق يتعين إرساء مسار متكامل من المراقبة يتضمن:

- ◆ دورات متابعة لتقدير الأداء الإداري والفنى للمؤسسة والتدخل في تنمية قدراتها.
- ◆ رصد منحة مالية تسمى منحة الموافقة تؤمن المصارييف الضرورية قبل دخول المؤسسة في مرحلة الإنتاج وتحول دون المساس برأس المال قبل الدخول الفعلى لمرحلة الإنتاج.
- ◆ رصد اعتمادات لإنقاذ المشروعات المتعثرة لحمايتها من الاندثار في إطار اعتماد الفرصة الثانية.

6 وضع معايير لقياس جودة المنتجات ومتابعة المشروعات دوريًا للتأهيل للمنافسة الخارجية بعد ضمان نجاحها.

7 العمل على إيجاد مصادر لتوفير التمويل اللازم لهذه المشاريع (قرفوص / مشاركة مؤمنة)، وذلك بشروط وضمانات ميسرة من خلال البنك أو صناديق الادخار، وكذلك إنشاء المزيد من فروع هذه المؤسسات المالية في كل محافظات مصر تحت ضمانات البنك المركزي.

8 الاهتمام بإعداد دراسات جدوى للمشروعات الصغيرة الجديدة للتأكد من سلامة المشروع من النواحي الفنية والمالية والتسييقية والإدارية وحساب المخاطر المحتملة للقائمين بهذه المشروعات بما من شأنه ضمان نجاح وديمومة هذه المشروعات.

9 إنشاء مشروعات خدمية صغيرة على الطرق السريعة الجديدة للشباب.

10 تطوير برامج التدريب لصالح أصحاب المنشآت الصغيرة والعاملين لرفع كفاءتهم الفنية وتعزيز مهاراتهم لتمكنهم من إدارة هذه المشروعات بنجاح.

11 ضرورة توفير اشتراطات السلامة والصحة المهنية وتحسين شروط العمل في المنشآت الصغيرة بما يتماشى والتشريعات الوطنية ومعايير العمل العربية والدولية.

12 العمل على تشجيع المرأة في إنشاء مشروعات صغيرة وتنمية دور الأسر المنتجة من خلال إقرار الحوافز والتسهيلات وتزويدها بالدعم المالي والفنى والإداري الذى يساعدها في إدارة المشروعات الصغيرة وتسييق إنتاجها بما يمكن من تعزيز مكانة المرأة في النشاط الاقتصادي كصاحبة عمل.

13 تكريس مبدأ التعاون بين المشروعات الصغيرة على أوسع نطاق بهدف تذليل العقبات التي تعرقل هذه المشروعات وإكسابها المزيد من الجدوى وتشجيع إقامة التجمعات والتعاونيات على مختلف المستويات.

14 تأسيس شبكات داعمة لقطاع المشروعات الصغيرة وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني في هذا المجال.

التأكيد على ضرورة وجود إطار تنظيمي واضح يجمع بين المشروعات الصغيرة والكبيرة لكي تتكامل مع بعضها البعض وذلك من خلال مساندة وتعزيز فكرة التكامل والتعاون بين المستثمر الكبير والصانع الصغير مع مواكبة التطورات التكنولوجية في شتى المجالات بما يساعد في رفع معدلات الإنتاج وتحسين جودته وتدعمه القدرة التنافسية، وضمان نجاح واستمرارية المشروعات الصغيرة.

تبني الدولة لمشروع وطني يضع خطة استراتيجية لإنشاء الصناعات الصغيرة المتكاملة مع الصناعات الكبيرة القائمة حالياً أو المستقبلية مع مسؤولية الدولة عن توفير المواد الخام سواء المحلية منها أو المستوردة بسعر موحد لجميع المنتجين مع الاسترشاد بتجربة اليابان والصين والنمور الآسيوية.

تشجيع وحفز القطاع الخاص على إنشاء الحاضنات للمشروعات الصغيرة ضمن أطرها المؤسساتية. ضرورة إعادة النظر في مناهج وأساليب عمل الحاضنات، وإيجاد الوسائل الازمة التي تكفل نجاح عملها وقدرتها على تطوير المشروعات الصغيرة. إنشاء شبكة معلومات حول المشروعات الصغيرة تكون شاملة ومتاحة لكل المعنيين وتخدم بشكل خاص:

- ◆ حسن اختيار المشروعات وترشيد قرار التوسيع فيها.
- ◆ تحسين فرص التسويق داخلياً وخارجياً.
- ◆ التعاون والتنسيق وتبادل التجارب والخبرات.

العمل على إنشاء شبكة معلومات عربية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتبادل الخبرات والتجارب في هذا المجال، وتشجيع التكامل بين هذه المشروعات بهدف تعزيز التجارة البينية بين الدول العربية.

دعوة منظمة العمل العربي إلى وضع استراتيجية عربية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، تكفل تطوير هذه المشروعات وتضمن استدامتها وتأكد على دورها في العملية الإنتاجية في مختلف القطاعات.

دعوة منظمتي العمل العربي والدولية والمركز العربي لإدارة العمل والتشغيل في تونس لإعداد البحوث والدراسات، وتكثيف اللقاءات والندوات وبرامج التعاون الفني في مجال النهوض بدور المشروعات الصغيرة والعمل على نشر التجارب العربية والدولية الناجحة في مجال المشروعات الصغيرة لاستفادتها منها على المستوى الوطني.

استحداث لجنة تتولى متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن الندوة.

15

16

17

18

19

20

21

22

23

A close-up photograph of a man with dark hair and a well-groomed beard, wearing a light blue button-down shirt. He is looking down and to his left with a warm, focused expression, resting his hands on several open books or papers on a desk. The background is slightly blurred.

مجال الثقافة العمالية
وبحوث العمل

2016

مجال الثقافة العمالية وبحوث العمل

البحث عن سبل خلق مناخ سليم داخل المحيط الاقتصادي من خلال تعزيز الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج العربية.

تبادل التجارب العربية الناجحة في مجال التنمية الاقتصادية لخلق فرص عمل لائق، والبحث عن سبل تطويرها وتوسيعها في الوطن العربي.

دعم قدرات الكوادر العربية المتخصصة في مجال التكوين النقابي.



الندوة الإقليمية حول آليات وسبل تطوير أجهزة تفتيش العمل في ظل المتغيرات الحديثة

23-21 مايو/أيار 2016

شرم الشيخ - جمهورية مصر العربية



عقدت الندوة بمشاركة عدد (40) مشارك يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية التالية (الأردن، البحرين، تونس، العراق، السعودية، السودان، سلطنة عمان، فلسطين، قطر، لبنان، مصر) بالإضافة إلى ممثلي عن الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب والمكتب التنفيذي لوزراء العمل والشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس فضلاً عن ممثلي إدارة الحماية الاجتماعية بمكتب العمل العربي والمعهد العربي للثقافة العماليّة وبحوث العمل بالجزائر والمعهد العربي للصحة والسلامة المهنية بدمشق وعدد من الخبراء العرب المتخصصين في مجال عمل الندوة.

وهدفت الندوة إلى تعزيز الحماية الاجتماعية للعاملين وتفعيل دور تفتيش العمل في هذا المجال ومراجعة منظومة تفتيش العمل في الدول العربية وفقاً للتغيرات الحديثة على أسواق العمل العربية وبحث الصعوبات التي تعيّر أجهزة تفتيش العمل في الدول العربية وسبل تجاوزها واقتراح الوسائل الكفيلة بتحسين أدائها ومناقشة الدور الاقتصادي والاجتماعي لتفتيش العمل وتعزيز دور تفتيش العمل في تحسين بيئة العمل والوقاية من المخاطر المهنية.

الوصيات

دعم أجهزة تفتيش العمل في الدول العربية بالمستلزمات الضرورية التي تمكّنها من ممارسة مهامها بشكل جيد.

مراجعة قوانين العمل في الدول العربية على نحو يجعل أحكامها تحظى برضاء أطراف علاقة العمل وتوازن بين الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية وتحقق قدرًا مقبولًا من الحماية للعمال، وكذلك معالجة عيوب الصياغة في القوانين المشار إليها مما يسهل على أجهزة تفتيش العمل مهمتها في تأمين إنفاذ أحكامها.

إضافة قدر كبير من المرونة على الهيئات وأليات تفتيش العمل بما يتاح إمكانية امتداد نشاطها ليشمل وحدات الاقتصاد غير النظامي والأنمط الجديدة للعمل على النحو الذي يتفق مع الخصوصيات المميزة لها.

تنشيط التعاون بين الإدارات الحكومية والسلطات المحلية وتفتيش العمل من أجل الاستفادة من قدراتها البشرية وإمكاناتها الفنية في توفير صيغ وأليات ملائمة لتفتيش على وحدات الاقتصاد غير النظامي المتاثرة على رقعة جغرافية واسعة، والتي لا يمتلك جهاز تفتيش العمل وحده القدرة على بسط سلطته عليها.

السعى الجاد إلى توفير أكبر قدر من البيانات والمعلومات عن وحدات الاقتصاد غير النظامي والأنمط الجديدة للعمل بالتعاون مع منظمات العمال وأصحاب العمل وبالاستعانة بمنظمات المجتمع المدني من أجل الاستفادة منها في الاستدلال على هذه الوحدات والقيام بمد النشاط لأجهزة تفتيش العمل إليها.

تشجيع وتفعيل صيغ التفتيش الذاتي في الوحدات الاقتصاد غير النظامي بالتعاون بين جهاز تفتيش العمل والعاملين في هذه الوحدات ومنظماتهم النقابية.

تطوير آليات التشاور والتعاون بين جهاز تفتيش العمل ومنظمات أصحاب العمل والعمال وتكوين لجنة ثلاثة دائمة لبحث سبل تطوير تفتيش العمل وإيجاد الحلول للصعوبات التي تعرّضه.

1

2

3

4

5

6

7

8

دعوة إدارات التفتيش في الدول العربية إلى إيلاء المزيد من الاهتمام بال报ير السنوي لتفتيش العمل وإثرائه بالمعلومات والبيانات المفيدة وفقاً لما تقتضيه معايير العمل الدولية والعربية وبالخصوص اتفاقية العمل الدولية رقم 81 واتفاقية العمل العربية رقم 19 بشأن تفتيش العمل.

9

تضييق وحدة إدارية للحقوق الأساسية في العمل بالإدارة المركزية لتفتيش العمل وبكل قسم من الأقسام المحلية لتفتيش التأمين المتابعة الدقيقة والمستمرة لتمكين العمال من الانتفاع بهذه الحقوق بشكل عملي.

10

تعزيز مساهمة منظمات العمال وأصحاب العمل في وضع الاستراتيجية الوطنية والخطط التنفيذية الخاصة بتفتيش العمل، وصياغة وتقدير البرامج والأساليب التي تساعده على تنفيذ هذه الاستراتيجيات والخطط.

11

إيلاء الأهمية الالزمة لتنقيف وتوعية مفتشي العمل والصحة والسلامة المهنية بمخاطر بيئة العمل ضمناً لسلامتهم أثناء القيام بهم عملاً لهم وتجهيزهم بوسائل الوقاية الشخصية من هذه المخاطر.

12

حيث الدول العربية التي ليس لديها لجنة عليا للصحة والسلامة المهنية على سرعة إنشائها نظراً لأهميتها في فعالية أجهزة التفتيش على الصحة والسلامة المهنية وتسهيل عملية التقديم والمراجعة.

13

التأكيد على أهمية عمل تفتيش الصحة والسلامة المهنية كفريق متعدد الاختصاصات ودعمه بالكوادر المتخصصة والأجهزة الفنية الالزمة لضمان إتمام عملية التفتيش بالفعالية المطلوبة.

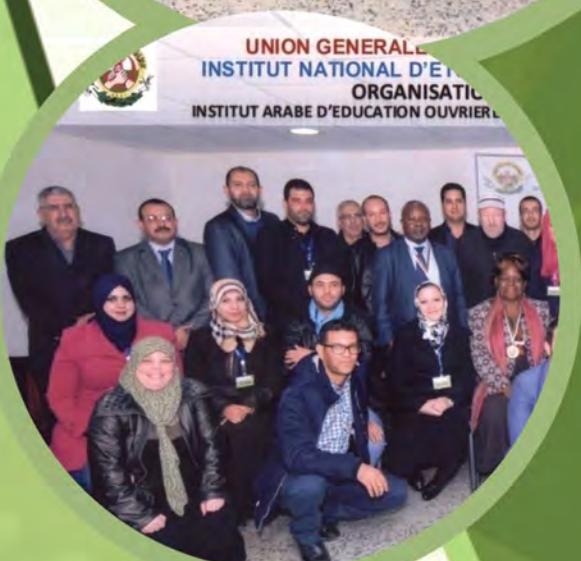
14

دعوة الدول العربية التي لم تصادق على الاتفاقية العربية رقم 19 لعام 1998 بشأن تفتيش العمل إلى المصادقة عليها والاستفادة من أحكامها في تطوير أجهزة تفتيش العمل.

دورة تكوينية
لصالح النقابيين
الشباب
بالمتحاد العام للعمال
الجزائريين حول
"مكانة الشباب العامل
في النقابة"

13 - 15 ديسمبر / كانون الأول 2016

الجزائر



عقد المعهد العربي للثقافة العماليّة وبحوث العمل بالجزائر دورة تكوينية لصالح النقابيين الشباب من الاتحاد العام للعمال الجزائريين لتدعمهم قدراتهم الفنية في الفترة من 13-15 ديسمبر / كانون الاول 2016 بالجزائر العاصمة، حيث شارك في أشغالها (19) مشاركاً من النقابيين الشباب يمثلون عدداً من الاتحادات التابعة للاتحاد العام للعمال الجزائريين ومكونين متخصصين في مجال التثقيف العمالي.

حيث هدفت الدورة إلى:

- تعزيز قدرات الشباب العامل في الممارسة النقابية وفق القوانين الوطنية الخاصة بالتنظيم النقابي (الحقوق والواجبات).
- التركيز على أهم مكونات العمل اللائق، كالتشغيل، الحماية الاجتماعية، الصحة والسلامة المهنية والحماية الاجتماعية.
- تقديم الوسائل الكفيلة لتحفيز الشباب العامل إلى الانخراط والمساهمة في النشاط النقابي.
- توفير فضاء للحوار بين الشباب العامل الجزائري واستخدام شبكات التواصل الاجتماعي الحديثة بما يفيد خلق وعي نقابي وتنمية روح المواطنة.

الوصيات

- 1 تقديم الشكر الجليل للقائمين على المعهد الوطني للبحوث والدراسات النقابية التابع للاتحاد العام للعمال الجزائريين والمعهد العربي للثقافة العماليّة وبحوث العمل في الجزائر على دعم الشباب النقابي العربي من خلال تنظيم هذه الدورة الخاصة بالشباب العامل.
- 2 تكوين شبكة اتصال بين المشاركين الشباب في الدورة عبر الأنترنت لتبادل الخبرات والتجارب.
- 3 الدعوة إلى تنظيم لقاءات ودورات تكوينية أخرى خاصة بالشباب العامل:
 - في مجال آليات الاستقطاب.
 - المفاوضات الجماعية.
 - الحوار الاجتماعي.
- 4 تنظيم دورات تكوينية للشابات العاملات (خاصة بالمرأة النقابية الشابة) لتمكينها من تشريعات العمل والوصول إلى مناصب صنع القرار في المنظمات النقابية.
- 5 تنظيم دورة تدريبية لصالح الشباب العامل خاصة بتكوين مكونين شباب ينظمون حملات استقطاب للشباب والنساء في النقابات لتقوية التمثيلية النقابية.
- 6 تنظيم دورة خاصة بالشباب لمواجهة أخطار الهجرة غير الشرعية.
- 7 رسم استراتيجية وطنية لجلب الشباب للانخراط في النقابة وتنظيم حملة تحسيسية وطنية.
- 8 التأكيد على وحدة الصنف العربي وسط التحديات الراهنة من خلال تشجيع التبادل النقابي العربي في لقاءات خاصة بالشباب العربي لتبادل التجارب والخبرات النقابية.



مجال الإعلام والتوثيق والمعلومات

2016

مجال الإعلام والتوثيق والمعلومات

- تسليط الضوء والترويج لإصدارات منظمة العمل العربية من وثائق في مجال التشغيل والحماية الاجتماعية المعتمدة والمقررة من مؤتمرات العمل العربية، على سبيل المثال تقارير التشغيل، الهجرة، اتفاقيات العمل العربية، تشريعات العمل العربية، الإعلانات والبيانات الرسمية التي تصدر عن أهم المنتديات والمؤتمرات النوعية المتخصصة التي تنظمها المنظمة في مجالات عملها المختلفة.
- السعى لتنمية الكوادر الإعلامية خاصة المعنية بقضايا العمل بشقيها الاقتصادي والاجتماعي من أجل إيجاد كوادر إعلامية متخصصة تستطيع أن تلبي إحتياجات سوق العمل الإعلامي ورفع قدراتهم في تغطية وتحليل قضايا العمل بكفاءة وفاعلية.
- إبراز أهمية قضايا العمل والعمال.
- إلقاء قيمة العمل لنشر ثقافة العمل لدى المواطن العربي.
- تنفيذ مشروع الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل.
- دعم التوثيق الإلكتروني لكافة أنشطة المنظمة لفائدة أطراف الإنتاج الثلاثة والباحثين والمهتمين في الوطن العربي.
- التطوير المستمر للموقع الإلكتروني للمنظمة وشبكة التواصل داخل مكتب العمل العربي.
- تسليط الضوء على أهمية وسائل الإعلام العربية في المساهمة في دعم التنمية الشاملة بشقيها الاقتصادية والاجتماعية.
- تزويد المكتبة بأهم إصدارات والمطبوعات ذات العلاقة بعمل المنظمة.



مجتمع خبراء لإعداد دليل مهني لمعالجة الإعلام الاقتصادي والاجتماعي وقضايا العمل

القاهرة 2016/7/19-17

في إطار تفاصيل خطة العمل الصادرة عن الإستراتيجية العربية للإعلام والاتصال في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقضايا العمل والتي تم إطلاقها في نوفمبر / تشرين ثانى 2016 ، عقدت إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات إجتماعاً خبراء من البلدان التالية "السعودية - المغرب - مصر " وبهدف الإجتماع إلى تعزيز دور الإعلام التنموي خاصة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلاقتها ببيئة العمل وإعتماد مقاربات جديدة للتأسيس لثقافة الإعلام الاقتصادي والاجتماعي التنموي وتوسيع دائرة شراكة المجتمع في مشاريع التنمية ووضع الأساس العلمي والمهني لتدريب الإعلاميين المتخصصين في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلاقتها ب مجالات اهتمام وعمل منظمة العمل العربية بالإضافة إلى إيجاد أعلام مبرمجة مرتبطة بخطط التنمية ويدعم نجاحها ويدعم قدرات الإعلاميين في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتأهيلهم لخلق جيل من الإعلاميين المتخصصين القادرين على مناقشة وتقدير الخطط البرامج وتدريب الإعلاميين في ضوء الأهداف التي تحدها الإستراتيجية .

أهم النتائج

- وضع التصور العام لإعداد دليل مهني لمعالجة الإعلام الاقتصادي والاجتماعي وقضايا العمل .
- وضع المعايير والمواصفات الخاصة بالدليل .
- تحديد مكونات الدليل .
- تحديد أدوار السادة الخبراء في تقديم المعالجات الخاصة بالدليل كلا وفق تخصصه



لتحميل كتاب
نتائج و توصيات 2016
نسخة الكترونية

١- اتصال الجهاز المستخدم بالانترنت.

٢- تحميل التطبيق المجاني الازم لتشغيل البطاقة وهو:



٣- توجيه كاميرا الهاتف الذكيه (SMARTPHONES) أو كاميرا الكمبيوتر اللوحي (BARCODE SCANNER) من خلال التطبيق المجاني (TABLETS).

٤- عمل (SCAN) على (QR CODE)، ومن خلاله يتم الدخول على موقع المنظمة وإجراء عملية التحميل.

منظمة العمل العربية

إحدى المنظمات المتخصصة في نطاق جامعة الدول العربية

مكتب العمل العربي

7 ميدان المساحة - الدقي - ص.ب: 814 القاهرة - الرمز البريدي 11511

📞 (+2 0 2) 333 627 19 / 21 / 31

📠 (+2 0 2) 374 84 902

🌐 www.alolabor.org

✉️ alo@alolabor.org